التقرير المذهبي

للاتحاد الوطني للقوى الشعبية بالمغرب

دار دمشق
للطباعة والنشر

دار دمشق
للطباعة والنشر والتوزيع
اديب تنباكجي
دمشق - شارع بور سعيد هاتف ١١٦٦٥

٢٥ / ٤ / ١٩٦٣

التقرير المذهبي

مقدمة

كان يجب أن يحرر هذا التقرير وان يوضع بين أيدي المناضلين في سنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ لو كانت الظروف التي سبقت أو صاحبت هذه الحقبة من تاريخ المغرب تجعل بصفة موضوعية تحريره ممكناً في وسط الجهاز السياسي البورجوازي الذي كان إذ ذاك اداة للتعبير عن الارادة الوطنية بصفة رسمية .

والواقع أن البورجوازية المغربية عندما كانت تقدم للجماهير الشعبية اشخاصاً بدل مذهب ، وانفعالات نفسية عوض برنامج ومخططات للعمل ، قد اختارت ، تاريخياً : أن تحول مجرى التيار الثوري للجماهير وتلغي ارادتها وتكبت انطلاقاتها التحررية .

واننا نعرف جميعاً نتيجة ذلك ...

ان الطاقة الانفعالية في حد ذاتها أمر يسهل الحصول عليه في البلاد المتخلفة كما يمكن استغلاله في أي وقت بدلا من الشعارات الهادفة وما تقوم عليه هذه الشعارات من أسس نظرية ، على أن العواطف لن تقوم قط مقام برنامج وبالاحرى برنامج للحكم يصدر عن حزب سياسي واتته ظروف استثنائية فانتسب للجماهير ، وصعد الى الحكم باسم الجماهير ، وكان يجب أن يكون القائد القدير للمغرب وهو إذ ذاك في صراع مع المصاعب الضخمة الهائلة المتولدة

عن استرجاعه الاستقلال والتي كانت ترغمه باستمرار على سلسلة من الاختيارات .

لقد تراوغت الانتهازية البورجوازية مع التاريخ ولذلك زجت بالبلاد اليوم في طريق المغامرات والمتناقضات، وها هي النتائج بارزة كالصخر محسوسة تلمسها الايدى الان :

– ملكية مطلقة من النوع القديم الذي سبق أن عرفه قبل الحماية .

– جهاز اداري متعفن في سائر مرافقه .

– مساس بالمكاسب التي دفعت الجماهير ثمنها غاليـــاً في ميدان الحقوق الديمقراطية والحريات النقابية .

– تصفية المنظمات الوطنية للمقاومة ، مادياً ومعنوياً ، ومتابعة سياسة انتقامية حانقة ضد المناضلين الذي امتحنوا امتحاناً في كفاحهم الطويل الشاق ضد الاستعمار .

– تبني قسم من البورجوازية الوطنية للامتيازات والمواقف والنظريات الاستعمارية في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى من جهة الى مزج تام في المصالح ، والى انسجام عميق في الرأي ، بين هـــذا القسم من البورجوازية الوطنية وبين الاستعمار ، ومن جهة اخرى الى ابقاء الجماهير الشعبية في حالة من الفاقة والتقهقر والعجز .

– مواصلة السعي باستمرار « وبصفة صاخبة ، من جانب الرجعية الحاكمة قصد ابتذال الشعارات الثورية للجماهير . وابلائها وخلق الالتباس والتردد في النفوس ، ورفع صفات الجبن والتملق والشلل الفكري الى مرتبة الفضائل ، كل ذلك من اجل استئصال روح النضال عند الجماهير المغربية وتأبيد استغلالها واستعبادها .

هذه النتائج تتناقض بشكل غريب مع السنوات المشرقة التي شاهدت الحماس الوطني المنقطع النظير والتضحيات الكبرى ؛ سنوات سجلت الى جانب

انهيار الديكتاتورية الاستعمارية، الفضائل الذاتية التي يتقمصها مناضلونا وقدرتهم العجيبة على التنظيم وعلى العمل بفعالية واحكام .

ولئن كانت الفئة الرجعية قد اختارت عن قصد ، وبتحد ، **أن تعبث بنقمة الجماهير ، وتخون ثورتها** ، وتبتذل شعاراتها ، فانها لن تستطيع أن تمنع هذه الجماهير نفسها من أن تشعر شعوراً جاداً بواقعها البئيس ، وأن تسترجع بتصميم زمام مصيرها كجماهير ثورية .

والآن ... الامر المحقق الوحيد هو أن على المناضلين ان يسجلوا اخفاق التجربة الثورية الاولى للمغرب

وعليهم أيضاً أن يزنوا فداحة هذا الاخفاق ، ليمكنهم أن يستفيدوا من دروس الماضي ويعملوا بمقتضاها في المستقبل .

ان خيانة تجربتنا الثورية الاولى قد فوتت علينـا بعض الوقت ، ولكن تجربتنا كمناضلين قد اكتسبت من ذلك ثروة فائقة ، كما اصبحت قابلية جماهيرنا اعظم واعمق .

فما هي المهمات التي ينبغي أن نضطلع بها في الظروف الراهنة ؟

القسم الاول

الاهداف الافقية

كيف نحدد لنضالنا اهدافاً مطابقة لتيار التاريخ

الواجب الأول بالنسبة لمناضلينا هو تحديد افق مطابق لتيار التاريخ ، قبل أن ينهمكوا تماماً في تادية مهامهم ، اذ أن عمل المناضلين لا يمكنه أن يفضي الى حلول صحيحة لأي مشكل ثوري ، الا إذا كان ناتجاً عن تحليل صحيح أيضاً .

وأن الرجعية ما فتئت تستغل سلاحها المربع الماكر بطمس الحدود الفاصلة من معطيات المشاكل ، وتغذية اللبس ، وذلك لوضع المناضلين وجميع الجماهير الشعبية في حالة يستحيل عليهم فيها مباشرة أي عمل ، وتلك هي خلاصة التجربة نفسها التي عشناها منذ اعلان الاستقلال .

فكيف نحدد إذن في الظروف الراهنة :

آ ـ الافق الصحيح الذي يشمل ويوجه ويعزز العمل الثوري للمناضلين وللجماهير الشعبية ، كما يحدد سلوكهم ، ويغير بعمق عوائد تفكيرهم ، ويعطي محتوى ثورياً صحيحاً لمطامحهم كمناضلين تقدميين موضوعين حقاً في في اتجاه التاريخ .

ب ـ الوضع المضبوط الذي سننطلق منه لنرتفع الى مستوى الافاق الجديدة .

ج ـ وسائل العمل .

د ـ العراقل الحقيقية أو المحتملة التي يجب التغلب عليها .

ه ـ المحيط العربي والافريقي والعالمي .

و ـ الأهداف الحالية الى جانب الأهداف الأفقية .

وسنرى فيما يلي هذه النقط الواحدة تلو الأخرى .

آ ـ الافق الثوري الوحيد الصحيح تاريخياً :

المغرب العربي وطن واحد

وبالتالي تطور العمل السياسي في كل من تونس والمغرب والجزائر الى معركة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي وعملائه المحليين ، وبالتالي أيضاً نسفت الجماهير الشعبية بالاقطار الثلاثة ، المشروعية الاستعمارية المزعومة واطاراتها ، وأخذت هذه الجماهير المبادرة في معركة مرغمة الفريق الاستعماري ، رغم تفوقه المادي ، على اتخاذ موقف المدافع . وبعد أن مضت سبع سنوات على حرب تحريرية لا نظير لها في التاريخ ، نشاهد العالم اليوم يحبس انفاسه اعجاباً واجلالا ، عند اعلان ايقاف النار بالجزائر ، وكأن هذا القطر بالذات هو موقد الحريق المريع الذي ظهر فيه الاستعمار الفرنسي باعنف ضراوته ، وبان فيه وكأنه يلعب ورقته الأخيرة ، اما ليستمر ولو لبعض الأمد ، واما ليخسر الصفقة بصورة نهائية في مجموع الشمال الافريقي .

وسواء في نظر الجماهير الجزائرية المنغمرة في عراك مسلح ، أو في نظر من يلاحظ الأحداث بموضوعية من خلال الافق الثوري في المغرب العربي ، فان استقلال المغرب في الظروف المعقدة المعلومة ، وما تلاه من تغيير الاستقلال الداخلي لتونس الى استقلال تام ، لما كان مجرد مناورة استعمارية بغيضة

الغرض منها تفكيك جبهة المغرب العربي الثورية ووضع اخواننا الجزائريين في عزلة خطيرة .

ومهما كانت نوايا المستعمرين فان الاستقلال بطبيعة الحال ، لا يمكن رفضه ولكنه قد ينقلب الى مناورة لكسر الانطلاقة الثورية للجماهير وتفكيك جبهتها ، كما قد ينقلب اداة فعالة في خدمة هذه الجماهير نفسها وفي خدمة قضية الثورة .

وعلى هذا المستوى بالذات نستطيع ان نحدد تاريخياً مسؤولية فشل التجربة الأولى للثورة المغربية .

وعلى هذا المستوى أيضاً برزت كل أنواع الاضطرابات والمتناقضات والمساومات والمساعي البراقة والدسائس التي تحكمت في الجو السياسي والاجتماعي في المغرب ، واعطت للاحداث مغزاها وخطوطها المميزة .

وعلى هذا المستوى ، بصفة أخص ، ينبغي استخلاص النتائج التي تفرض نفسها اليوم ، على ضوء التجربة التاريخية ، وعلى ضوء تطور الأحداث في أقطار الشمال الافريقي ، ومع مراعاة مقتضيات كفاح الجماهير الشعبية في المغرب العربي في سبيل تحررها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وهنا نجد أن مجموعة من الاعتبارات الاساسية تسيطر ولا شك على هذا التحليل .

١) لا معاهدة « لالا مغنية » المبرمة بين فرنسا والمغرب ولا « خط موريس » الشهير الذي خطه العسكريون الفرنسيون من الجزائر ، ولا كذلك الاوفاق المبرمة بين فرنسا وايطاليا لرسم الحدود بين تونس وليبيا ، كل ذلك ليس بقادر على أن يمنحنا باستمرار خريطتنا الجغرافية السياسية أو يعطينا الوثائق الاساسية لتعيين الحدود .

فسواء من ناحية الجغرافية الطبيعية أو من ناحية الحقيقة التاريخية أو

التركيب الاثنوغرافي للسكان وسواء من ناحية آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقولة فان امة المغرب العربي تشكل امة واحدة متركبة من ثلاثين مليونا من السواعد ومحصلة على امكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت وحدة القيادة من خلال تاريخ المغرب العربي قد تعرضت باستمرار للاخطار ليس فقط بداخل المغرب العربي كوحدة بل ايضاً في كل جزء من الأجزاء التي يتركب منها فان تبعية ذلك لا تقع على عاتق الجماهير التي تكبدت على العكس أفدح الخسارات بل ان أعظم قسط من المسؤولية يرجع الى الفوضى وطغيان التسلط الشخصي .

٢) ان الاحتفاظ بالتقسيم الترابي والسياسي لمجموع المغرب العربي يؤدي بصفة قطعية إلى الاستعمار الجديد والى قيام نظم من الحكم مرصودة من الخارج وطاغية في الداخل . لأن مناورات حفظ التوازن التي تسير عليها عادة الدول الاجنبية المعنية ستضاعف المنافسات والنزاعات والتضارب المصطنع بين المصالح والشخصيات فيما بينها داخل مختلف أجزاء المغرب العربي .

٣) وان ما يسمى « بالنزاع الجزائري المغربي » في موضوع الحدود أو المتعلق بالسيادة الوطنية على بعض أجزاء الصحراء ليعتبر خطيراً ومصطنعاً في آن واحد الى درجة أنه لا يقبل أي حل مطلقاً عن طريق التفاوض في دائرة الوثائق الناتجة عن التدخلات الاجنبية ، بل على العكس من ذلك فان هذا النزاع سيكون الثمن الفادح لتقسيم المغرب العربي وسيجعل موقف الخصوم أمعن في الضعف والخذلان .

٤) وفي دائرة المغرب العربي فقط سيصبح من الممكن تطبيق سياسة حقيقية للتصميم الاقتصادي وفي دائرته كذلك سيحصل الاصلاح الزراعي على أعظم حظوظه في النجاح .

فمنذ الآن ، وبقطع النظر عن الزيادة المستمرة في عدد السكان ، سيتأتى

لسياسة تقوم على التخطيط أن تعتمد على عـــدد من المستهلكين يناهز ثلاثين مليوناً ، وأن تتصرف في مدخرات هائلة وجد متنوعة من المواد الأولية ، كما ستمحى كل أثر للعوائق الآتية :

- المزاحمة والتسابق في البحث عن وسائل التمويل الاجنبية .
- النفقات المزدوجة غير المعقولة في مشاريع التصنيع المتشابهة .
- ضيق الاسواق الداخلية الحالية .
- عدم التساوي في توزيع الموارد الوطنية ووسـائل العمل بين اجزاء المغرب العربي ..

لهذه الاعتبارات كلها فان على الجماهير الشعبية في المغرب العربي ان تعمل بجد وبدون ضياع الوقت في دائرة الأفقي الوحيد الصحيح تاريخيـاً ، افق المغرب العربي كوطن واحد .

ولنتابع تحليلنا .

ب) ماهو الوضع المضبوط الذي ينبغي ان ننطلق منه لنرتفع الى مستوى الآفاق الجديدة ؟

ان الشعارات الصحيحة ، التي تساندها الجماهير الشعبية مساندة متينة ، لهي أقوى من أن يحلم أحد بمعاكستها . ويتعلق الامر هنا بوحدة المغرب العربي ، التي هي اليوم موضوع حديث الجميع . فكيف ياترى سنتمكن من اسماع صوتنا وسط هذه الضوضاء التي تخنق الفكرة وتجعلهـا تارة هزيلة واخرى خيالية ، وطوراً محاطة باللبس والغموض ؟ فعلى المناضلين أولا ان يحتاطوا وان لا يتحللوا لحظة واحدة من اليقظة والتبصر ، فهناك كثير من المصالح الخاصة المتمكنة قد تغير حقيقة المشكل ، لتزج به بعد ذلك في طريق الحلول المزيفة المسرحية الملائمة لتلك المصالح . واننا لن نترك

مجالا للبس ، فنحن مؤمنون بالوحدة الحقيقية . مؤمنون بالمغرب العربي كوطن واحد ، لأن ذلك هو الافق الذي يواكب مصلحة الجماهير الحقيقية وتطورها التاريخي .

ولماذا ، ياترى ، تلاقي فكرة وحدة الشمال الافريقي كل هـذه الأخطار وتتعرض للدسائس والتضليل ؟

أولا — بسبب الاوضاع المحلية والمصالح المهددة ، وقد برهنت التجربة اليومية على ان تلك المصالح والاوضاع اختارت لنفسها الجمود والدوام في كل ما يتعلق بالشؤون الجوهرية . لأنها متعارضة مع الواقع الثوري المغرب العربي ، فهي تكون مصدراً لشتى العراقيل التي يصعب التغلب عليها .

ثانياً — بسبب المصالح الاجنبية الضخمة التي تسيطر في الوقت الراهن على مختلف أجزاء البلاد وتجعلها فردياً وجماعياً في حالة تبعية وتحجر .

أما فيما يتعلق بالاوضاع المحلية ، البلاهة المتحمسة ، ولا سيما في الجو المحموم الذي صاحب ايقاف النار في الجزائر ، قد طمست . لوقت ما ، الحدود الفاصلة بين مختلف المصالح المتقابلة وجمعت في اندفاع تضليلي واحد الممثلين لآفاق ومنطلقات متناقضة فيما بينها كل التناقض .

ان الخطر الذي يترصد وحدة المغرب العربي لا يمكنه ان يصدر الا عن اللبس المقصود وعن التقارب التكتيكي الذي يباعد عوض ان يقارب ، فعلا ، وعن الحلول المزيفة في وسط الحماس والتصفيق .

وفي هذا الموضوع يتعين علينا ان نتسلح باليقظة والوضوح التام . لأن الطموح للوحدة ، مهما كان قوياً ، لم يعرف لحد الساعة في افريقيـا كلها إلا حلولا مغشوشة واشكالا من التقارب لاتؤدي إلا الى امتصاص التعبئة .

وفي هذا الموضوع أيضاً تهمنا الوسائل التي ستحقق بها الوحدة بقدرما تهمنا الوحدة نفسها ، ولكن هذه المسألة ستكون موضوع فصل خاص فيما بعد .

اما فيما يتعلق بالمصالح المهيمنة ، التي هي الآن بيد الرأسمالية الاجنبية في شمال افريقيا ، فلئن كان التعبير عنها بالارقام لا يحصرهـا في قوالب احصائية ولو تقريبية ، فان ذلك لا يمنع من اعتبارها قوة هائلة في كفة الميزان ، وعليها يقوم كيان الواقع الاستعماري .

ان الواقع الاستعماري يشكل العنصر الاساسي في كل أقطار المغرب العربي . وليس هناك أي سياسة ، أو برنامج وطني ، يستطيع ان يعتبر هذا الواقع الاستعماري مجرد فكرة مستبشعة ، أو موضوع شعارات لاذكاء عواطف التعصب في نفس الجمور من أجل الاستهلاك الداخلي . ان الواقـــع الاستعماري لهو أخطر من ذلك .

فلنذكر إذاً باختصار بعض المعطيات الجوهرية المميزة للحالة التي ينبغي الارتفاع منها للوصول الى آفاق المغرب الجديدة .

ففي أقطار المغرب العربي الثلاثة، ذات اقتصاد مايزال في جوهره زراعياً، يتوفر التعمير الفرنسي على شبكة من المزارع الكبرى تقدر مساحتها بحوالي ٤,٨٠٠,٠٠٠ هكتار من أخصب الاراضي الزراعية، بينما نجد الرأسمالية الاجنبية:

– تتصرف تصرفاً مطلقاً في وسائل التمويل .

– تملك الوسائل الاساسية للانتاج الصناعي والطاقة .

– تهيمن على التجارة الخارجية وعلى قسط كبير من التجارة الداخلية في المغرب العربي .

وان هذه العوامل تفكك الاجهزة الاساسية للبـــلاد على حساب مصلحة الجماهير ويتولد عنها تعقيدات من كل نوع ، الى جانب الفاقة العامة والتخلف الفكري ، وتزداد هذه الحالة تعقيداً بتحكم ثقـــافة أجنبية لم تتكيف بالواقع الوطني ، وبملء الدواليب الفنية والادارية بالاجانب .

ج) ما هي وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي ؟

– وهذه الحالة ، المعقدة في حد ذاتها، تزداد تعقيداً آخر بقدار ما تتشكل كتل اقتصادية قوية في الخارج ، وتتأكد ارادة بعض المشاركين في تعزيز موقفهم في المزاحمة داخل الكتل المذكورة ، ولكن بامدادات اقتصادية هي في ملك المغرب العربي .

وهكذا فان الاوضاع المحليـة من جهة وهيمنة المصالح الاجنبية من جهة أخرى هما الميزتان للحالة التي يطلب من مناضلينا ، ابتداء منها ، أن يعملوا بوضوح وذكاء لاحباط الدسائس والتغلب على الصعوبات ، التي قد تؤخر زحف جماهيرنا الظافر نحو تحقيق الهدف الذي لا محيد عنه تاريخياً هدف تحقيق وطن المغرب العربي .

هذه نقطة لانريد أن تكون موضوعاً لاي سوء تفاهم : ستكون الوحدة من صنع الجماهير ، ولن تكون بحال من الأحوال مجرد منحة يتكرم بها ساسة لا هم لهم إلا البحث عن فرصة لاظهـــار لباقتهم الديبلوماسية أو قدرتهم على المقايضات .

كما كنا لا نريد ايضاً الخلط بين « الجماهير » و « السوقة » فاذا كان العمل المنظم المسؤول وحده يعتمد عليه ، فان من خاصية الجماهير الواعية المكونة تكويناً سياسياً والمنظمة أن تقوم بمثل ذلك العمل .

ان عبارة الجماهير الشعبية يجب ان تأخذ في أذهاننا ، كمناضلين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، معنى تام الدقة . فهي بالنسبة لمجموع المغرب العربي : نقابات العمال ، ونقابات الفلاحين ، والاتحادات الطلابية ، ومنظمات الشباب ، والاتحادات المهنية ، واتحادات النساء ثم هي ، الى جانب ذلك كله ، الحركات السياسية التقدمية التي هي التعبير المباشر الواعي عن مطامح الجماهير الشعبية في المغرب العربي . .

وفي هذا المستوى بالضبط يمكن للوحدة ، ويجب عليها ان تعصف بالحدود المصطنعة ، بخلقها وحدة التفكير والعمل الضروريتين من أجل تحقيق سريع لوحدة المغرب العربي .

ومن حسن حظنا هنا أن جماهيرنا الشعبية قد ترعرعت في أصح تقاليد النضال وحققت بيدها تحررها من الديكتاتورية الاستعمارية .

ونتيجة لكل ما تقدم يجب صوغ الاداء الفعالة للوحدة اعتماداً على هذه الجماهير وبقطع النظر عن التخوم الفاصلة وملفات الحدود .

ولن تكون جماهيرنا الشعبية ، باعتبارها قوات منظمة واعية ، مجرد أداة فعالة للوحدة فقط بل عندما تتحقق الوحدة ستصبح هي الضامن الضروري لنجاحها ، ولتوجيهها الوجهة الصحيحة ، ولقدرتها على الاضطلاع بالمهام العظمى التي يتطلبها اشادة مجتمع ديمقراطي رفيه على أسس عليمة .

وهكذا فالوسيلة للوصول الى الوحدة تهمنا الوحدة نفسها .

وهي تهمنا بالخصوص :

– لأن المسطرة الوحيدة الواقعية والناجعة لتحقيق الوحدة بشكل صحيح . تنبثق من منظماتنا الجماهيرية وهي التي تحميها من الانزلاق في منعرجات الحلول المبنية على المساومة والمناورات .

– ولأن الوحدة المحققة على هذه القواعد تفضي موضوعياً وبصورة حتمية الى افاق ثورية صحيحة ، قادرة ، على خلق ظروف الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الناحية من البحر الابيض المتوسط ، ومن جهة أخرى ، على جعل سكان هذه المنطقة يستطيعون أن يحدثوا التغييرات النظامية الضرورية لنموهم ولتعاونهم السليم مع العالم الخارجي . وليتأكد خصومنا . الذين لم يستطيعوا أن يخفوا تضايقهم تحفظنا ازاءهم وهم في أشد ساعات بلاهتهم المتحمسة في موضوع المغرب العربي ، ان هدفنا القريب

هو تحقيق وحدة المغرب بواسطة الجماهير ، ولمصلحة الجماهير المغربية ، وفي الافق الوحيد الصحيح ، أفق التخطيط الفعال ، لاشادة مجتمع ديمقراطي رفيه في أقرب وقت ممكن .

د) ما هي العراقيل الحقيقية أو المحتملة التي يجب التغلب عليها ؟

انه لخطير ، لجد خطير بالنسبة لبلد كبلدنا أن يكون محروماً من أي هيأة تقريرية كيفما كان نوعها ، في الوقت الذي توجد فيه في منعرج حاسم من تاريخها . ان الظروف العامة التي نعبرها في المغرب قد تطورت الى حد أن الرجعية الحاكمة أصبحت تعتبر اليوم مجرد فكرة الانتخابات بمثابة مشروع انقلابي خطير .

وهكذ فان المغرب الذي يواجه مسؤوليات استثنائية في أفريقيا الشمالية ، لا يتوفر رسمياً الا على حكم معزول عملياً . ان التناقض الذي يتخبط فيه المسؤولون المغاربة ، وانعدام كل أفق أمامهم ، والطيش الذي يتسم به البعض من مواقفهم ، كل ذلك يميز على العموم ردود فعلهم ازاء الاحداث ، ويبرهن على عجزهم على حل المشاكل التي تضعها وحدة المغرب العربي . ولا أدل على ذلك تأسيس لجنة وزارية مغربية جزائرية ، في جو من العجلة والتهريج ، في الوقت الذي تتخذ فيه اجراءات زجرية ضد تونس .

« ان وحدة المغرب العربي لا ترهبنا » ، بهذا صرح وزير الخارجية المغربية أمام ممثلي الصحافة الدولية عند اعلان ايقاف القتال في الجزائر .

ان موقفاً كهذا يستحق التسجيل .

والواقع أن الضمان الوحيد ضد اخفاق الوحدة يكمن حقاً في اقناع الجماهير الشعبية المغربية العميق ، وفي ارادتها التي لا تتزحزح . ان واجبنا

أن نكون في مستوى مسؤولياتنا كمناضلين ، اذ أن مرحلة التعبير عن مبدأ أساسي ، والشروع في وضعه موضع التنفيذ ، ليعتبران عملاً دقيقاً وخطيراً للغاية . ان الانتهازية تترصدنا بشكل خطير ، وان عوائد تفكيرنا وسلوكنا وكذلك الأشراك السياسية المنصوبة أمامنا في كل مكان ، لمن شأنها أن تعرقل زحفنا التاريخي نحو تحقيق الوحدة التي يستلزمها نمونا على أساس صحيح .

ولئن كانت البورجوازية الرجعية وحلفاؤها الاقطاعيون مسؤولين عن الظروف السياسية العتيقة التي زجوا بالمغرب فيها من جديد ، في ساعة التطور الحتمي لمجموع أقطار المغرب العربي ، فان المشكلة الاولى ستبقى ، مع ذلك ، ملتصقة بنوع علاقاتنا مع مفاوضينا الاوروبيين .

ان المغرب العربي في أفاقه الثورية ، هو أولاً وقبل كل شيء ، عبارة عن اطـــار للعمل ، لاعن غاية قائمة بنفسها . وعلى ذلك ، فان المهمات الضخمة التي ستنتج عن مشروعه الأصيل ، لن تلبث أن تضع موضع الاختبار ، مقدار التطور الذي حدث في تفكير المفاوض الاوروبي وسلوكه .

والواقع انه في فجر هذا العهد ، الذي أعقب العهد الاستعماري ، يستطيع الغرب الرأسمالي وفرنسا على الخصوص أن يختار احدى السياستين ، سياسة الاستعمار الجديد بنتائجها الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لامحيد عنها ، وسياسة اخرى أدوم وأسلم : مبنية على تعاون متين وهي تقتضي بالضرورة تغييراً جذرياً في العلاقات بين البلدان المنعوتة بالمتخلفة والبلدان المتقدمة اقتصادياً . على أن هذا التقدم الجذري لايمكن احداثه مع ذلك ، الا اذا عرف الغرب الرأسمالي كيف يتغلب على مركبي النقص والتفوق عنده ، وأن يلائم بين نظرياته وحركة تفكيره وبين سير التقدم العالمي الحاضر .

وكيفما كان الحال فان التعاون السلم النزيه مع أندادنا الاوروبيين ستلزم في نظرنا ثلاثة شروط أساسية :

١ — تصفية المكاسب الاستعمارية ، وخاصة منها الممثلة في أراضي المعمرين . وفي السيطرة على أهم وسائل الانتـــاج الصناعي وعلى وسائل التمويل والتجارة الخارجية ..

٢ — ابدال السياسة الحالية للمساعدة ، التي تحمل طابع عدم الاستقرار والتجزئة والارتجال بسياسة أخرى تدخل في نطاق البرامج المؤجلة ، وتساند بصفة جدية ومعقولة المجهود التخطيطي للبلاد التي يعنيهـا الأمر في سبيل نهوضها الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن هذه المساعدة لاينبغي بحال من الأحوال أن تعزز القطاعات الاقتصادية التي تتصرف فيها على العموم الجاليات الاجنبية وحدها .

٣ — عدم اخضاع المساعدة لأغراض سياسية ، أو لاعتبارات ترجع لتكتلات دولية ، أو من أجل بث روح الشقاق بين دول أو مجموعات من الدول عن طريق مناورات لن تكون صادرة إلا عن سوء نية وميز .

هذه الشروط الثلاثة تشكل في نظرنا صعيداً وإطاراً لتعاون دولي سليم في ميدان المساعدة الخارجية . وان المغرب العربي ، الذي سيشكل سياسياً واقتصادياً وحدة لاتتجزأ ، سيكون عليه أن يتعامل مع أنداده على هذه الاسس .

إذ أن من مصلحة الجميع أن لاينغمروا بأنفسهم من جديد في معارك ناهضة لامتناهية . وإذا كانت تصفية الاستعمار في الوقت الحاضر مصحوبة بتكتلات عدد متزايد من الدول الاوروبية . فلا شيء يمنعنا من أن نتصور أن أوروبا الجديدة ، بالرغم من متناقضاتها ومن العثرات التي تواكب خطواتها المترددة ، ستستفيد في النهاية من فرصة تحولها ، لـــكي

تلائم بين مقاييسها العقلية وبين مقتضيات التاريخ .

هـ — وحدة المغرب العربي والوحدة العربية والوحدة الافريقية

ان المغرب العربي كما رأيناه ، سواء بثورية آفاقه أو بسعة برنامجه ، لايمكن تصوره مطلقاً في نطاق العزلة ، ومنذ أمد بعيد وفكرة المغرب العربي مانفكت تذكي حماس ممثلين لمصالح متناقضة وغير قابلة للتوفيق أحياناً.

وان واجبنا اليوم ، كمناضلين ، هو أن نحقق لفكرة المغرب أوفر قسط من الوضوح والمتانة ، وأن نهيء لها جميع الحظوظ والامكانيات .

ان فكرة المغرب العربي ، بالنسبة الينا ، لايمكن فصلها عن محتواها كجهاز لتحريز الطاقات الطبيعية والانسانية ، وعن قيمتها كأداة ديمقراطية تمكننا من تحويل علمي لنوع الحياة والأنظمة الاساسية في مجتمع المغرب العربي، فمن وراء تنازع المصالح ، والخلافات ، والمشاحنات حول الحدود ، هناك إجماع سواء في مستوى الجماهير الشعبية ، أو في المستويات الرسمية على ضرورة بناء المغرب العربي ، من نهر السنغال على ضفاف المحيط الاطلسي إلى التخوم الليبية المصرية .

وفي ميدان آخر ، فان وحدة المغرب في العاجل تمتزج بالتيار العربي العام نحو الوحدة وتشكل إحدى مراحلها الهامة . فان الروابط التي يربط بعضنا ببعض لا تنفصم ، غير أننا مقتنعون اقتناعاً عميقاً ان الوحدة العربية لن تستطيع ان تضمن لنفسها الشروط الموضوعية لانطلاقة صحيحة الا اذا انبثقت عن جماهير واعية ، مكونة تكويناً سياسياً ، مسؤولة ومنظمة تنظيماً محكماً . ولهذا فنحن لا نستطيع ان نفصل في الوقت الراهن الكفاح من اجل الوحدة عن الكفاح من أجل الديمقراطية ، كما ان معركة الوحدة

العربية لا يمكن فصلها بحال من الاحوال عن آفاقها الثورية وأسسها النقدية .

ومن جهة اخرى فاننا جزء لا يتجزأ من الحركة الثورية للجماهير عبر القارة الافريقية .

فكلنا نؤمن إيماناً واحداً بالمقدرات الهائلة التي تتوفر عليها قارتنا ، ولكن قوات التخلف تعمل جادة من جانبها لوضع مسطرة لتشتيت افريقيا واختراع مصطلحات للتفرقة قصد كسر اندفاع الجماهير الشعبية وتثبيط عزيمتها . ان افريقيا المتحررة من نير الاستعمار يجب عليها ، لمواجهة الخطر ، أن تتغلب بجد على مركب النقص الذي يوشك ، إذا ما استمر ، أن يطفيء شعلة الثورة الافريقية بأنظمة حكم تقوم عملياً على مبدأ العصمة ، ومذاهب اشتراكية رخيصه ، وعلى مشاركات ذات طابع استعراضي في المنتديات الدولية .

على المناضلين المخلصين أن لا يكذبوا على انفسهم . فاذا كانوا معرضين أحياناً لارتكاب اخطاء في التقدير فان ذلك مما يحتم على الممثلين الحقيقيين للفكرة الثورية في افريقيا ان يتبادلوا الايضاحات فيما بينهم ، وأن يقوموا بنقد ذاتي جريء ، وان يقرروا بالتالي خطة مشتركة ان التاريخ أكد عدة مرات وحدة مصائرنا ، وأن تفاعل احساسنا في هذه الحقبة لبناء افريقيا بلغ حداً لا يستطيع معه أحد أن لا يبالي بأحد . ولكي نضع انفسنا في مستوى مسؤولياتنا كبناة لافريقيا الجديدة ، يتحتم على ممثلي الفكره الثورية في افريقيا ان يتبادلوا الرأي. وكلما كان ذلك سريعاً كان نافعاً .

وعلى هذا الاعتبار فان اشادة وحدة المغرب العربي تدخل في نطاق التيار التاريخي الدافع نحو توحيد القارة ، كما أنها تعزز جبهة كفاح

الجماهير الافريقية في سبيل تحررها الحقيقي .

و — اهداف افقية واهداف حالية

ان وحدة المغرب العربي ، الموضوعة في هذا الاطار ، ليست اذا بالنسبة الينا مسألة عارضة ، ولكنها جوهرية . وان الشروع في تحقيقها ليشكل بالنسبة لمناضلينا احدى المهام المستعجلة الأساسية .

فاذا تماطلنا ، فوتنا الفرصة . قد يتحدث الانتهازيون والسخفاء من الناس عن صعوبات أو عن وقت يكون أكثر ملاءمة ، لا لشيء إلا لاقبار الفكرة في لغو لا حد له ، ولكن مناضلينا من جهتهم ، وقد انضجتهم تجارب اخفاقاتهم الماضية وانتصاراتهم ، لن يقعوا هذه المرة في في حبائل المغالطة . إذ يقودهم وضوح مذهبهم ويقوى عزمهم ضخامة مشروعهم . وقد قرروا أن يصنعوا تاريخهم بأيديهم مسنحين بارادتهم الجماهيرية التي لا تقهر .

وللوصول الى ذلك ينبغي اجتياز مرحلتين :

ففي المرحلة الأولى ، على الممثلين الحقيقيين لجماهير المغرب العربي أن يصوغوا اداة الوحدة ، وهي الحركة الجماهيرية القادرة على تعبئة الطاقات الفكرية والحيوية الكامنة في شعوبنا في دائرة الامتثال ووضوح الأهداف والتبصر .

أما في المرحلة الثانية فعلى الممثلين المنتدبين بصفة ديمقراطية صحيحة عن الجماهير الشعبية باعتبارها هيأة ناخبة ، أن يحددوا الصورة التي سيكون عليها المغرب العربي وميزاته العامة .

• • •

تلك هي أهدافنا الأفقية (للمغرب العربي) وان ما يمتاز به عصرنا من تكتلات انسانية عظمى ، وتجمع ضخم لوسائل العمل ، لما يزيد في وزن

حظوظنا ويعزز اقتناعنا بحالة الاضطرار المطلق الذي نجد أنفسنا فيه لاشادة المغرب العربي .

أما فيما يتعلق بأهدافنا الحالية (المغربية) فانها تنبثق من مجال فكري آخر ، وتشتق مباشرة من الواقع الذي نحن موضوعون فيه حالياً . وهكذا فان نشاطنا كمناضلين مغاربة ينبغي من الآن فصاعدا أن يجري على مستويين اثنين وطبقا لسلسلتين من التطور اللتين ، وان كانتا مختلفتين ، فهما مع ذلك متداخلتان متكاملتان .

وفي ذلك برهان اضافي قاطع على متانة تحليلاتنا للوضع ، في الماضي وعلى صواب مواقفنا السابقة . وان تطورات الأحداث . بدلا من أن تكذبها ، قد اعطتها مزيداً من القوة ، وأكدت بصفة موضوعية ضرورتها وصلاحيتها في الآفاق الجديدة .

القسم الثاني

الاهداف الحالية

أما فيما يرجع الى المغرب (الأهداف الحالية) فان تحليلاً للمعطيات الاساسية التي تهيمن على سير الاحداث والاشخاص فيه يبدو الآن واجباً ، سواء في الميدان الاقتصادي أو في الميدان الاجتماعي والسياسي .

وان تحليلاً من هذا النوع ليبرز بصفة خاصة :

— الأسباب العميقة التي أدت إلى فشل أول تجربة ثورية للمغرب .

— القوات المتقابلة حالياً ، والاسس الموضوعية التي تقوم عليها في المجتمع المغربي .

— أسس ومغزى المعركة التاريخية التي تضطلع بها الجماهير الشعبية في المغرب بشجاعة ، سواء داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو داخل المنظمات المهنية المختلفة .

فلنستعرض الآن واحداً تلو الواحد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتألف منها الحقيقة المغربية الراهنة .

أولا — اقتصاد يقوم على استغلال وتسخير الجماهير الشعبية

لئن كان المغرب مستقلا من الناحية السياسية ، فان نظمه الاقتصادية بقيت مطبوعة في عمق بالواقع الاستعماري . وان الجماهير الشعبية في المدن والقرى للمغرب ما انفكت ترزح تحت عبء باهظ متولد عن هذه الحالة ،

ولكن الثمن الذي تدفعه في تحملها ذلك العبء ليس إلا البؤس العميم الدائم ، والانحطاط الانساني العميق .

والواقع الاستعماري تسانده مساندة جدية ، وتزيد في فداحته ، طبقة المزارعين الاقطاعيين المغاربة من جهة ، وهي طبقة ما تزال تتوفر على وسائل قوية للعمل في الاوساط الفلاحية ، ومن جهة أخرى قسم من البورجوازية الوطنية التي يزداد تضامنها ، يوماً عن يوم مع المصالح الاجنبية الضخمة ، والتي تحقق لهذه المصالح في آن واحد حمايتها وديمومتها في البلاد .

١ — الواقع الاستعماري :

انه الواقع الأعظم هيمنة ، وواقعية ، واستمراراً ، ولم يغير فيه الاستقلال السياسي شيئاً بل على العكس انما أضفى عليه مشروعية الضرورة الوطنية التي كانت تنقصه من قبل . وعزز بشكل غريب قواعده وآفاقه . ومع ذلك فان الواقع الاستعماري يضع المغرب اليوم في حالة تبعية للخارج ، في الوقت الذي يلغم فيه أسس المجتمع المغربي بمجاورة نوعين من الاقتصاد ، احدهما حديث موضوع كله تقريباً تحت تصرف الاحتكارات الفرنسية والاوروبية الكبرى ، والثاني تقليدي في حالة تبعثر عميق وهو يسير بسرعة متزايدة نحو الخراب من جراء المزاحمة الاجنبية وان كان من جهة أخرى مايزال المورد الوحيد لمعيشة الاغلبية الساحقة للسكان المغاربة .

وقد تحققت تبعية المغرب الى الخارج ، الى حد كبير بفضل استيلاء الرأسمالية الفرنسية من التجارة الخارجية والداخلية للبلاد ، في نطاق وطبقاً لتوجيهات السياسة الاقتصادية الفرنسية .

وهكذا فان اثنين بالمئة فقط من مجموع التجارب بالمغرب يربحون حسب الاحصائيات الرسمية ٧٠ بالمائة من مجموع الارباح التجارية ، ولهذا

فان تجارتنا الخارجية تحمل بشكل واضح علامات التخلف :

– اصدار المواد الاولية والمنتوجات الخام .

– استيراد المنتوجات المصنوعة .

– اعادة الارباح المحصلة في العملتين السابقتين الى المصارف الاجنبية في الخارج .

وهذه الحالة المرهقة ، في حد ذاتها ، تستفحل استفحالا خطيراً ، نظراً الى أن الرأسمالية الاجنبية تستحوذ على وسائل الانتاج الصناعي الاساسية ، وعلى استكشاف المناجم واستغلالها ، وعلى المواصلات والتأمينات والقروض وجميع وسائل التمويل ونجد هذه المرافق كلها يوجهها الرأسمال الاستعماري في المغرب دائماً نحو القطاعات الاقوى والاسرع ربحاً .

بينما التعمير الاوروبي من جهته يستولي على ماينا هز مليون هكتار من الأراضي أي ٢٠ في المائة من مجموع الأراضي المحروثة . ثم أن الانتاج الفلاحي موجه بالأحرى الى الاسواق الخارجية مع ما يتبع ذلك من اصدار الأرباح المحصلة الى الخارج وهؤلاء المزارعون الاوربيون الذين يتوفرون على امكانيات واسعة للقروض ، وعلى جميع الوسائل اللازمة لتصنيع فلاحي لا يمكنهم ، سواء فيما يرجع الى الماضي أو في الظروف الراهنة ، أن يدعوا القيام بالدور الطليعي الذي قد يكون من المحتمل أن يقوموا به في تطوير الفلاحة الوطنية . لأن التعمير الفلاحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً وبالواقع الاستعماري لدرجة أنه يلعب في الاقتصادي الفلاحي نفس الدور الذي تلعبه الاحتكارات الاجنبية الكبرى في الاقتصاد الصناعي والتجاري في المغرب .

فسواء نظرنا إلى الانظمة الاستعمارية في اقتصادنا من ناحيتها القروية أو من ناحيتها الحضرية ، فانها دائماً مصدر افقار عام واخلال عميق باسس المجتمع .

فالبطالة بنوعيها الظاهر والخفي ، تنتشر بشكل خطير في المغرب ، وتشل الطاقات الخلاقة للجماهير الشعبية . ويستنتج من الاحصاءات الرسمية أن سكان البوادي لا يشتغلون الا ٨٠ يوماً في السنة ، وان مستوى التشغيل الكامل لايتجاوز ٣٣ في المائة .

وقد بلغ البؤس في ضواحي المدن الكبرى الدرجة المقلقة التي نعلم ، ولن تستطيع الامريكية أن تغير شيئاً من الواقع المفجع ، وهو أن كل اثنين من السكان احدهما يشتغل والثاني في البطالة .

والحقيقة ان الواقع الاستعماري ، الذي يطبع بعمق كل أجهزتنا ، قد أحدث في المغرب شبه منطقة سيادة خاصة بانتاجه ، لمصلحة اقتصاد أجنبي . ولفائدة جالية أجنبية . ويكفي للدلالة على منتهى نجاحه أنه في الوقت الذي كان معدل الدخل الفردي بفرنسا يبلغ ٢٩٥٠٠٠ فرنك كان معدل الدخل لكل اوروبي في المغرب يبلغ ٩٥٠٠٠٠ فرنك .

والخلاصة أنه كيف ماأعدنا تسوية القطع على الرقعة نجد أن الاقتصاد الاستعماري لايمكنه أن يتحلل من طابعه النوعي الذي يجعل منه اقتصاداً ناقصاً وتابعاً في آن واحد . ولو انه استحال الى اقتصاد مستقل ، واتسع ليشمل سائر الامة ، لحطم نفسه بذلك . وان الحكومات الوطنية ، كيفما كانت ادعاءاتها الذاتية بقوة فصاحتها ، فانها – في اطار الانظمة الاقتصادية الاستعمارية – لن تستطيع أن تلعب عملياً سوى دور المتعهد للتراث الاستعماري .

٢ – الاقطاعيون

الاقطاعيون لايحبون مطلقاً أن يتحدث عنهم الناس ، وليس ذلك غلوا منهم في تواضعهم بل لأنهم يشعرون شعوراً واضحاً بصفتهم الطفيلية ،

وبوجودهم كعرقلة داخل المجتمع المغربي اليوم .

وان النظام الاستعماري الذي استطاع أن يجعـــل من الاقطاعيين مسخرين لحراسته ، ولاسيما في الجنوب المغربي ، قد عزز موقف الاقطاعية في الوقت نفسه الذي حطم فيه عن غير قصد مكانتهـا في النفوس . فالتوغل الرأسمالي ، وتفتح البورجوازية الوطنية للافكار الحديثة ، وكذلك المعركة الطويلة الشاقة المكللة بالنصر التي خاضها الشعب المغربي ضد النظام الاستعماري ، كل ذلك أبرز بوضوح الطابع الرجعي النهائي الذي يطبع الاقطاعية المغربية . وليس من اليسير على الجماهير أن تتناسى بأن عدداً من الاقطاعيين كانوا يتصرفون تصرف الجلادين ازاء مناضلين يحملون السلاح في وجه الاستعمار (الدار البيضاء ١٩٥٤) . ولاذا كانت الاطارات الاقطاعية قد تفككت نسبياً في الظروف الراهنة ، فوسائل العمل التي مايزالون يتوفرون عليهـــا في الاوساط القروية لم تضعف من أجـل ذلك . وكثيرون هم أولائك الذين أخذوا يتجهون اتجاهاً جديداً بانخراطهم في حركات سياسية ، سرعان مايصبحون قادة محليين فيها ، أو ممولين لها ، أو الاثنين معاً . وفي الحقيقة فتلك انما هي وسيلة من الوسائل لتذكير الزبناء في البوادي باستمرار نظام الحكم على نحو ما كان عليه ، وبمتانة أنظمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ونجد في بعض الاحيان ان نفس الاقطاعيين يضيفون بمهـارة الى جانب صفتهم كأعضاء في حركة سياسية صفتهم كممثلين بأي شكل من الاشكال للسلطة الحكومية .

والحقيقة ان الاقطاعية ، سواء بالنظر الى المصالح التي تمثلها أو بالنظر الى الدور السياسي أو الاجتماعي الذي تلعبه في المغرب انما تجمد تطور البوادي تجميداً خطيراً وتعزز نظامها العتيق .

وانه لتعوزنا مع الاسف الاحصاءات الدقيقة بالنسبة لمجموع البلاد ،

لكي نتمكن من تكوين رأي مضبوط عن أهمية الخريطة العقارية للاقطاعيين وللبورجوازية الفلاحية الصاعدة . ومع ذلك فان اللجنة الفلاحية للتصميم الخماسي تقدر بما يقرب من ٦٠ في المائة من مجموع السكان القرويين الذين لايملكون شبراً من الارض . وقد يقع أحياناً ان ملاكا اقطاعياً أو جماعـة من ورثته يملكون مجموع أراضي ناحية بأكملها عوض أن تكون تلك الاراضي مورد رزق السكان أنفسهم .

٣ — البورجوازية الوطنية :

تقدر البورجوازية بواحد من عشرين في المغرب ولتكن هذه النسبة فوق الحقيقة أو دونها بقليل فليس لذلك أهمية ، لأن أهمية البورجوازية الوطنية ترجع الى الكيف لا الى العدد فان سكان الاحياء الفقيرة في المدن ، من صناع مدقعين ومهاجرين قرويين يشكلون طبقة كبرى يسحقها الواقـع الاستعماري ولكن إذا كان أفرادها المتزايد يضخم عدد السكان الحضريين فان ذلك لايزيد في شيء من عدد البورجوازية الوطنية .

وعلى خلاف البورجوازيات الافريقية التي صنعها الاستعمار صنعاً في الحقبة الاخيرة فان البورجوازية المغربية كجميـع البورجوازيات في المغرب العربي تتوفر على تقاليد عتيقة جداً تغيرت مراراً بعدة مؤثرات خارجية .

وأما من ناحية الكم فان النسبة العددية للبورجوازية لن تخدعنا . لأن البورجوازية الوطنية ، إذا نظرنا اليها باعتبار الثروات الشخصية ، نجدها تتخذ شكل هرم لا تتجاوز قمته بضع عشرات من الافراد . وليس هذا بغلو ، بل هو سلم قيمي ، يتجلى أيضاً في النظام الوطني للاجور ، التي تتراوح من ١٠،٠٠٠ فرنك في الشهر الى أن تتجاوز المليون في الشهر ، زيادة على الفوائد والتعويضات المختلفة ، وهكذا فالرأسماليـة الاجنبية ذات التوجيـه الاستعماري تنحو هي أيضـاً نفس المنحى ازاء

البورجوازية الوطنية .

وان هذه البورجوازية الوطنية ، الموزعة دائماً بين المضاربات العقارية والنشاط التجاري ، انطلقت منذ الاستقلال انطلاقاً جديداً لتكسب لنفسها ، حسب الامكان ، مناصب شخصية أكثر فائدة داخل دواليب الاقتصاد ولكن بمساندة المصالح الاجنبية المهيمنة وطبقاً لتوجيهاتها .

ان العداء العنيف الذي ابداه — غالباً عن اخلاص — قسم كبير من البورجوازية المغربية تجاه مبدأ فصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي سنة ١٩٥٩ ، كما ان موقف هذه البورجوازية نفسها اليوم محبذة انخراط المغرب في السوق الاوروبية المشتركة ، انما هو تعبير موضوعي عن عدد من الملتزمات الاقتصادية ، ومظهر لتضامن المصالح مع الاحتكارات الاجنبية ولكن في اطار اقتصاد وطني ظل يطبعه بعمق ، ويسيطر عليه الاقتصاد الاستعماري .

وأن البورجوازية الفلاحية المقدر عددها بالفي مزارع تستثمر من جهتها في الوقت الراهن ، وطبقاً للاساليب الفنية الحديثة في الفلاحة ، حوالي ٤٠٠,٠٠٠ هكتار . وهي تمني نفسها بأن تخلف الاستعمار الاوروبي في يوم قريب ، وتعارض منذ الآن فكرة اصلاح فلاحي حقيقي ، يرمي إلى مراجعة عامة للانظمة ، ولاساليب الانتاج ، وللعلاقات الانسانية . كما تعارض كل سياسة قد تخول للعمال الزراعيين بعض الفوائد الاجتماعية بمقتضى التشريع المسنون .

مهما يكن من شيء فان البورجوازية المغربية الكبرى محكوم عليها أن تلعب في داخل الاقتصاد الاستعماري المتوغل في المغرب دور العون والمساعد للاحتكارات الاجنبية . ان حالة كهذه لتنذر بعواقب وخيمة . فلم يكن محض صدفة أن لجنة منطقة الفرنك الفرنسي للحوامض

والبواكير قد أسندت رئاستها الى أحد ممثلي البورجوازية الفلاحية المغربية ، بينما مساهمته في الانتاج لم تكن تؤهله مطلقاً لاحتلال هذا المنصب .

وقد لا يكون من المستغرب ، والحالة هذه ، أن تنفصل البورجوازية الوطنية بالمغرب انفصالا نهائياً عن الجماهير الشعبية التي يحطمها الفقر يوماً بعد يوم ، وأن تتجاهل أو تحتقر طموح هذه الجماهير الى حياة أفضل . فتلك هي الطريق المعبدة التي سبق أن سلكتها جمهوريات أمريكا اللاتينية وبورجوازيات تشان كاي تشك ، وسيجمان ري ، وديام ونوري السعيد .

ولئن كانت انظمة المغرب التي يتحكم فيها الواقع الاستعماري تحكماً عميقاً تقف سداً في طريق تطور المجتمع المغربي وتقدمه . فان البورجوازية فيما يخصها قد تنجح في أن تقبل داخل قطاع الرفاهية الاستعماري ، غير أن الشعب المغربي في أغلبيته الساحقة سينحدر أكثر فأكثر إلى حضيض التقهقر والفاقة .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الرأسمالية الاستعمارية في الوقت الذي يغرى فيه البورجوازية المغربية لتجلبها حول مأدبتها ، فانها في الوقت نفسه تذكرها ، بتحد ان القضاء التام على البؤس في المغرب يستلزم توظيف ألف مليار من الفرنك في كل سنة ولمدة خمس سنوات ، محتجة بأن مقاييسها الفنية تقضي بضرورة صرف مليونين من الفرنك على الأقل لإحداث شغل للعامل الواحد .

ان البورجوازية الكبرى لترتعش من هذا ، ولكن ذلك لايمنعها من أن تزج بنفسها في قفص مذهب ولو أنها ظهرت بمظهر العملاء المحليين للاستعمار الجديد .

ولئن كان بعض الاوروبيين قد ظهروا أحياناً ، بفضل النظم الاستعماري ، بمظهر الرواد ، فان قسماً من البورجوازية المغربية يسلك في الظروف الراهنة سلوكاً هو أقرب للاستمتاع والمقايضات والتصلب .

ثانياً ــ القوات الاجتماعية المتقابلة

ان الشعب المغربي شعب قوي وفتي جداً. فعدد الذين تفوق أعمارهم الستين لايتجاوزون ٥ في المائة من مجموع السكان بينما ٥٠ في المائة من مجموع السكان يقل عمرهم عن عشرين سنة ، ويزداد تعدادهم كل سنة بـ ٢٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً .

وقد كانت المقاومة المسلحة ضد النظام الاستعماري في المغرب بمثابة مظاهرة تاريخية ضخمة أعطت المقياس لما يستطيع أن يقوم به شعب يفيض فتوة وقوة في الوقت الذي يجد نفسه موضوعاً فجأة وبصفة مفجعة أمام مسؤولياته .

كما أن هناك عملاً آخر من أكثر الأعمال اشراقاً. وأضخمها وأقواها صموداً مع الزمن ، قد تحقق أيضاً بفضل الحيوية وروح الابتكار والقدرة على التنظيم التي هي المميزات الرئيسية لجماهيرنا. وهذا العمل هو تنظيم الطبقة العاملة في نطاق الاتحاد المغربي للشغل ، منظمتنا المجيدة العتيدة ، طليعة الجماهير الشعبيه في البلاد والضامن لتوجيهها في اتجاه التاريخ .

وانه لحدث ذو مغزى أن يكون هذان العملان اللذان تحققا على يد جماهيرنا الفتية ، واللذان مكنا فيما بعد من تجمع القوات الحية في البلاد داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لم يكونا سوى تعبير صادق عن حركة دفاعية قامت بها الجماهير ضد القوات الاستعمارية والاستغلال الرأسمالي .

وهنا يكمن سر افلاس النظام السياسي الذي نعيش فيه منذ اعلان الاستقلال ، فلقد حيل بانتظام بين جماهيرنا الشعبية وبين كل فرصة تمكنها من أن تعطي صورة ايجابية مقياساً دقيقاً لقدرتها على الاضطلاع بمهام تحويل المجتمع المغربي واشادة الاستقلال . وكان هذا المنع ، مع مايتصف به من تعقيم وما يجره من عواقب في جميع الميادين ، نتيجة للحذر والغيرة اللذين مافتيء الحكم في المغرب يواجه بهما الجماهير التي كان ينفر

منها باستمرار . وليس من قبيل الصدف أن يكون تاريخ الشعب المغربي خلال القرون والاجيال منحصراً في تاريخ الحكم ، بينما الثمن الذي أداه هذا الشعب لم يكن سوى الاحتلال الأجنبي والانحطاط ذي أبعاد عميقة معقدة . فما خصومنا إلا أن يستخلصوا اليوم بنزاهة عبر التاريخ ، ونحن ندعوهم باخلاص الى التفكير .

وكيفما كان الحال فان جماهيرنا الشعبية مازال وحدها لحد الآن ترزح تحت عبء الانحطاط والتخلف . وليس بؤسها في الحقيقة إلا ثمناً لازدهار الرأسمالية الاجنبية وقسط ضئيل جداً من البورجوازية المغربية

وهنا لا تقيد الاندفاعات العاطفية والمواثيق التهريجية . بل يجب تحديد القوات الاجتماعية المتقابلة بشكل واضح وبمقتضى طبيعة مصالحها ومواقفها تجاه الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم .

فنجد من جهة :

ــ الرأسمالية الاستعمارية التي تسيطر سيطرة قوية وتشكل في آن واحد دماغ المغرب المستقل ومجموعته العضلية .

ــ الاقطاعيين المرتبطين مادياً ومعنوياً بالوضع القائم نظراً لتوريطاتهم السابقة وضعفهم الفكري وضخامة مصالحهم .

ــ جزءاً من البورجوازية الوطنية سواء منها الحضرية أو القروية التي يجعلها انتماؤها لقطاع الرفاهية الاوروبي متضامنة كل التضامن مع المتطلبات المختلفة للرأسمال الاستعماري ، كما ان انتماءها لنفس القطاع يزيف علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع الطبقات الشعبية داخل المجتمع الاهلي .

ونجد في الطريق المقابل :

ــ العمال الذين يؤلفون سواء من ناحية الكيف أو من الناحية

العددية القوة الرئيسية في البلاد . فدورهم في الانتاج وفي مختلف المجاري الاقتصادية على العموم بالاضافة إلى الظروف البئيسة المضطربة التي هم سجناء فيها ، تنشر أمام أعينهم المتناقضات المفجعة في النظام ، وتقوي اقتناعهم بضرورة احداث تغيير عميق في الانظمة الأساسية واقامة علاقات جديدة بين القوات المنتجة ، قادرة على انهاء الاستغلال والجور الذين هم ضحاياه .

– أغلبية الفلاحين (٦٠ في المائة) الذين لا يملكون شبراً من الأرض لأن التنظيم الفلاحي يمنع عنهم في الوقت الراهن منعاً باتاً أي تحسن في حالتهم الشخصية أو في حالة أطفالهم . على أن الاحصائيات الصادرة عن تفاؤل تقدر بـ ٥٠ في المائة عدد العاطلين في البوادي ، وحتى الذين يجدون شغلاً في القطاع الفلاحي التقليدي لا يعملون في الحقيقة إلا ثمانين يوماً فقط في السنة ، وذلك ما نسميه في المغرب بنقصان التشغيل الفلاحي .

على أن الجمهور الغفير من الفلاحين الذين يدخلون الآن أفواجاً في منظمتهم الاتحاد النقابي للفلاحة لا تبدو أمامهم أي وسيلة لتحسين أحوالهم داخل الأنظمة الحالية ، وان المخرج الوحيد لهم من تعاستهم الحالية هو في تحقيق اصلاح فلاحي يقوم على إعادة توزيع الأراضي وتوفير وسائل العمل لهم بحيث يمكن للأرض بعد ذلك أن تعطي أقصى ما تستطيعه من انتاج .

– أكبر قسط على البورجوازية المتوسطة والبورجوازية الصغرى بأسرها في المدن والبوادي . فمصالح هؤلاء تعتبر مرتبطة ارتباطاً حقيقياً عميقاً بمصالح الجماهير الشعبية لأن الرأسمالية الاستعمارية تسحق الجميع سحقاً في الوقت الراهن وأصحاب المصالح الضخمة من مغاربة واجانب

يقضون عليهم او يستغلونهم ، بينما يثقل كاهلهم البؤس الذي يثقل كاهل الشعب ويشل نشاطه . ولهذا الاعتبار فان إعادة تنظيم المجتمع من جديد على أسس معقولة وعادلة يستطيع وحده أن يحررهم من شقاء الحاضر ويفتح أمامهم آفاقاً جديدة ليحيوا حياة كريمة .

– الطبقة المدقعة التي تشكل بمجرد حضورها صكاً لأخطر الاتهامات ضد نوع التنظيم الحاضر للمجتمع المغربي ، الذي يقوم في جوهره على استحكام بعض المصالح الضخمة التي تسد السبل بعناد في وجه كل امكانية للتطور الحقيقي . ففي الدار البيضاء مثلاً نجد بعد كل أربعة أشخاص شخصاً خامساً ملقى به في البطالة والتقهقر والامراض كعضو من هذه الطبقة المدقعة ويقال لنا أنه ينبغي صرف مليونين من الفرنك لاحداث شغل جديد يستطيع به أحد هؤلاء المساكين الحصول على اجرة ما ليتعيش منها ، ويقال لنا أيضاً أنه يجب انفاق الف مليار من الفرنك في كل سنة ولمدة خمس سنين ليمكن هذه الطبقة المدقعة أن تندمج في المجتمع المغربي وتستطيع أن تجد وسائل شريفة للعيش واسترجاع الأمل .

وهذا أمر مستحيل طبعاً . فمن مصلحة الطبقات المدقعة المغربية إذا ان تنفجر الانظمة الاقتصادية الحالية وان يشيد على أنقاضها مجتمع وطني عادل متحرر من الاستغلال والادقاع .

تلك هي القوات الاجتماعية المتقابلة في المغرب ، وان تطور كل واحدة منها في محيطها الخاص بها مع مواجهة بعضها لبعض هو الذي يحدد الآن موضوعياً مغزى الأحداث والسمات الحقيقية للأفراد .

يتوقف مصير الجماهير الشعبية بالمغرب على الخط الذي ستسير في اتجاهه الأحداث . فعلينا أن نتخذ قراراتنا في نطاق الوضوح .

ثالثاً : اسلوب في الحكم عتيق

ان أسلوب التفكير السياسي على العموم في البلاد المتخلفة يتأثر تأثراً عميقاً بعوامل التخلف المشؤومة . ففي أغلب البلاد المتخلفة نجد جهازاً للدولة ذا طابع سياسي وعسكري يحدد لنفسه مهمة تسوية الرأي العام بالقسر ، وذلك بتحقيق اتحاد وطني لا من القاعدة الى القمة حول برنامج ، بل يفرض من القمة على القاعدة . وفي هذا النوع من التطور المعكوس يبدو سالازار في البرتغال باتحاده الوطني العتيق وكأنه المعلم والرائد بالنسبة للانظمة السياسية والعسكرية في البلاد المتخلفة .

وفي هذا الصدد فان المغرب بفضل منظماته الحية الشعبية ويقظة جماهيره ونضجه ، يعارض اليوم بتصميم كل انزلاق نحو الحكم الاستبدادي وهو يتوفر على طاقات تشكل الطاقة الأصلية لتطور ديمقراطي .

غير أن السلطات في المغرب لم تعرف كيف تنسجم مع المتطلبات الجديدة فمن ناحيـــة القوى الاجتماعية المتقابلة اختارت جانب المصالح المهيمنة ، دون أن تريد مع ذلك التسليم رسمياً ونهائياً في الجماهير الشعبية التي هي الضحية في الوقت نفسه لتلك المصالح الكبرى المهيمنة في البلاد . وان النزاع القائم بين الجماهير وبين السلطة يتبلور حول مسألة الانتخابات العامة التي نطالب بها والتي هي وحدها ستمكن السلطة لكي تسترجع دورها وتنفذ وعودها الرسمية المتكررة كما ستمكن البلاد من أن تخرج من الجمود ومن سياسة التحكم والقرارات الرخيصة .

وان موقف السلطة المتردد بين خطوة الى الأمام وخطوة الى الوراء وبين تقنيناتها وتنازلاتها لما يدل في هذا الموضوع على موقف متناقض وقلق تجاه مشكلة وطنية أساسية كالمشكلة الدستورية .

لذلك نجد أن السنوات الأولى للاستقلال تميزت بصفة خاصة بتأسيس المجلس الوطني الاستشاري ، ونشر ظهير الحريات العامة وبالعرف الذي كان يقضي باستشارة المنظمات السياسية والمهنية في المشاكل الوطنية الموضوعة على البلاد كما تميزت أيضاً بالفصل بين سلطات رئيس الدولة واختصاصات رئيس الحكومة .

أما اليوم فقد تقهقرت الحالة تماماً وأصبحنا أمام حكم مشخص تشخيصاً فردياً من نوع مطلق قديم ، سبق للجماهير المغربية أن عرفت مثله في المغرب وقد امتاز بانه انتهى في الاخير بوضع المغرب تحت النظام الاستعماري سنة ١٩١٢ . ان المعجبين بأنظمتنا السياسية من المداحين الأجانب يحلو لهم أن يتحدثوا في غضون تحليلاتهم الرخيصة عما يسمونه في هذا الموضوع «بدمقراطيتنا المشاورة» وهم يسخرون لفائدة الحكم في المغرب لباقتهم الفقهية في نطاق مساعدة فنية مغرضة . ولكن ذلك لن يغير شيئاً في معطيات المشكلة ولا في طبيعة التناقض بين المصالح الذي يهز المغرب في الوقت الحاضر هزاً عنيفاً .

وان سلوك السلطة القائم على الحذر تجاه الجماهير الشعبية ليتجلى بالتالي في العرقلة المنظمة ، والاحتقار ، والإهمال ، والسجن ، والتحديات التي يلاقيها المنتخبون في المجالس البلدية والقروية .

القسم الثالث

القواعد الأساسية للعمل

لأي ضرورة يستجيب تحديد مذهب

ستحاول الآن أن نستخلص على ضوء التحليلات السابقة المباديء العامة التي علينا ستبني ، ومنها ستشتق برامجنا في المستقبل . فكثيراً مايختلط على مناضلينا الفرق بين البرنامج والمذهب . والحق ان البرنامج يتطور ويتغير ، وقد يكون موضوع تنازلات تكتيكية ، وذلك باعتباره تأويلاً للمذهب طبقاً لمقتضيات الظروف أما المذهب ، فهو يشكل القواعد الأساسية التي منها تنطلق البرامج ومنها تستمد وحيها . فلأي ضرورة إذا يستجيب بالضبط تحديد مذهب للإتحاد الوطني للقوات الشعبيه ؟

١ ـ ان عمل المناضلين يستمد فعاليته من وضوح الفكرة التي تحدده وتوجهه في نفوسهم .

٢ ـ إذا وضعنا شعاراتنا في اتجاه التفكير والتحليل الذي يميز حركتنا الجماهيرية نستطيع أن نقاوم بفعالية وموضوعية حملة التشويش التي تشنها الهيئات والاحزاب الرجعية ، لإغراق شعاراتنا القويمة والصحيحة في خضم من الفوضى والالتباس ولامتصاص نضالية الجماهير التي يتزايد تصميمها كل يوم على مكافحة الجور والامتياز والطغيان .

٣ ـ وسنكون قد أسهمنا في الحياة السياسية للبلاد مساهمة ايجابية

بمواقفنا المسؤولة واختياراتنا الواعية أمام القضايا الكبرى التي هي موضوع نقاش في الامة والتي تكتسي أهمية استثنائية في الظروف التي نعبرها الآن . وبعملنا هذا سنحمي بعزم وحزم الاهداف التي تتوقف نهضة الجماهير على تحقيقها من أن تضيع في تطاحن مجاني وفي خصومات شخصية .

٤ على أن مثل هذا المجهود في التفكير والتحليل يستجيب أولاً وقبل كل شيء الى مستلزمات حتمية وداخلية بالنسبة للحركة ، إذ به نساعد مناضلينا على الارتفاع الى مستوى مهامهم الحقيقية وعلى التحرر من « المركب الكونغولي » الخطير والمرهق الذي يهدد وبصفة خاصة صفة الانسجام في نشاطهم .

ان حركة جماهيرية تقوم على أسس موضوعية في هيكل المجتمع لاينبغي أن تهاب الحقيقة ، فاذا هي لم تجد بعد في نفسها الشجاعة المعنوية لتتجاهر بنقدها الذاتي فلن يكون ذلك سوى لأنها لم تصل بعد الى المستوى الذي تبرهن فيه على أنها تعبير موضوعي عن حركة التاريخ .

اختيارات أساسية :

ان في مجاورة نوعين من الاقتصاد في بلد متخلف ، أحدهما مجهز تجهيزاً قوياً ، والثاني عتيق وفي مساكنة مجتمعين متميزين أحدهما غربي والثاني تقليدي ، تناقضاً أساسياً يجعله التوجيه الاستعماري لرأس المال مستحيل التطور الى مجتمع جديد ، منسجم ، رغيد . فليس بتضخم الاوروبي الرفيه ، سواء بمضاعفة عدد مؤسساته الصناعية والتجارية أو بارتفاع حجم التوظيفات المالية فيه ، نستطيع أن نغير كنه ذلك القطاع أو نفصم روابط تبعيته للاقتصاد الأجنبي . لأن الرفاهية العامة ماكانت ولن تكون مجرد عملية جمع إذ أن هذه الرفاهية في بلد يوجد في مثل وضعيتنا لايمكنها أن تبدأ من اقتصاد يتحكم فيه الواقع الاستعماري لتنتهي فيما بعد الى

اقتصاد وطني مستقل ومنسجم اجتماعياً . فالإقتصاد الاستعماري لاتتغير حقيقته ، مهما بلغ نموه ، إذا سار هذا النمو باطراد على خط مستقيم . ومضاعفة وسائل الاقتصاد الاستعماري انما تعطي نفس وسائله ، مضاعفة .

وهنا بالضبط تكمن صفة الخداع التي تميز كل سياسة اقتصادية وطنية مزعومة تدعي الاطلاع بمهام برنامج للبناء الاقتصادي في بلد من غير أن تكون قد غيرت سلفاً الانظمة الاستعمارية التي تزيف كل سياسة صحيحة في هذا السبيل . والامثلة على ذلك كثيرة في بلاد الشرق الادنى وافريقيا وفي جمهوريات أمريكا اللاتينية .

ولهذا السبب يعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن كل سياسة اقتصادية سليمة يجب أن يحقق سلفاً الاصلاح الفلاحي وأن تحول على العموم كل الأسس الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والا أصبحت أداة للاستعمار الجديد تعزز نظام مناطق السيادة الخاصة للاقتصاد الرأسمالي الاستعماري وتضاعف من الآثار المباشرة والثانوية للتخلف الاقتصادي في البلاد .

فلن نستطيع أن نفك الحصار لتحقيق تطور وطني صحيح إلا اذا نحن انطلقنا من نقطة فاصلة بيننا وبين الاجهزة الاستعمارية ولكن هذا نفسه لا يكفي ، لأنه اذا كانت الوطنية في المرحلة الأولى لكفاح الجماهير الشعبية ضد الاستعمار ، تعتبر فكرة تعبئة وعاملا من عوامل التقدم فلا يمكنها أن تستعمل قناعاً وذريعة فيما بعد لاثراء فئة من المغامرين في الوقت نفسه الذي تستفحل فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الجماهير الشعبية نفسها . وان الشعب الذي دفع ثمن الحرية من دمه ولحمه ، اذ هو استبدل حفنة من السادة الاجانب بحفنة مماثلة ، من السادة الوطنيين . لن يكون في الواقع قد غير كبير شيء في تقهقره الاجتماعي وتعاسته المعتادة .

وهذا التطور الذي يظهر وكأنه انتقال من سيطرة أجنبية الى سيطرة

وطنية على نفس القطاع القوي التجهيز في نطاق اقتصاد مختلف لم يسمح قط للبورجوازية الوطنية في أي مكان أن تصبح وحدها ذات السيادة على مصائر الاقتصاد في بلادها . فحيثما أدرنا أنظارنا ، سواء في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا نشاهد أن الاوليغاركية الأهلية الجديدة لا تلعب في الواقع داخل بلادها سوى دور الوكيل أو المعتمد للاوليغاركيات الرأسمالية الاجنبية . وهذا أقصى ماتصل اليه .

وهذا هو السبب الذي من أجله تحافظ البورجوازيات الوطنية في جميع العالم المتخلف ، من وراء ستار الحكم الوطني ، على الانظمة الاقتصادية الاستعمارية نفسها بمجاريها المستقلة بعضها عن بعض ، وعلى نوع العلاقات الاجتماعية التي كانت بين الاستعماريين وبين الجماهير الشعبية .

وهكذا فان البورجوازية الوطنية تتحول تحولاً كيفياً . فمن بورجوازية نظامية — وتلك وضعيتها الطبيعية في المجتمع التقليدي — تتحول اليوم الى مجرد بورجوازية وظيفية بسبب صعودها الى الحكم وتبعيتها تبعية مباشرة للمصالح الاستعمارية والاحتكارات الاجنبية التي تتحالف معها وتمثلها في اقتصاد البلاد .

وعلى هذا فان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرفض مبدأ المحافظة على قطع الرفاهية الرأسمالي الاستعماري كما يرفض ايضاً وللاسباب نفسها ان تحل البورجوازية الوطنية بصفة جزئية أو كلية محل المسيطرين الاجانب على اقتصادنا . والاتحاد الوطني يرى فوق ذلك أن هذا الاستبدال يؤدي عملياً الى تأميم الاستغلال والتبعية ازاء الاجنبي ، والى استفحال الجور واختلال التوازن لمصلحة بعض الفئات الوطنية وعلى حساب جماهير القطاعات التقليدية الرازحة تحت عبء الاستغلال والتعاسة .

فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية يستنتج أن اختيار طريق الرأسمالية

لا يتفق مع مصالح الجماهير الشعبية في البلاد المتخلفة ، وان تشريك وسائل العمل الاقتصادية الاساسية هو وحده الكفيل بأن يضع حداً للتبعية ازاء الخارج ، ولاختلال انظمة المجتمع ولتقهقر الجماهير الاقتصادي والاجتماعي .

وسيتمكن المغرب بفضل هذا التشريك من أن :

- يتحرر من التبعية الأجنبية .
- يستثمر رأس ماله البشري لفائدة تحول سريع في البلاد .
- يتوفر من اقتصاد يستجيب بصفة أحسن الى حاجيات الشعب .
- ويتوفر على اقتصاد وطني تصبح مختلف قطاعاته منسقة ومتزجة بعضها ببعض حسب آفاق ومقاييس التخطيط الاقتصادي لمصلحة سائر السكان .
- ويضع أمام المفاوضين الاجانب اطاراً لتعاون دولي أقرب الى الانسجام مع التطورات العالمية العامة وأقدر على ارساء التعاون بين البلاد المعنية على اساس سليم مستديم .

وان اختيار الطريق الرأسمالي الذي لا يمكن أن يفرض الا بالزام من الخارج لمن شأنه أن يمنع المغرب من أن يواجه هذه المقتضيات المضبوطة والدقيقة التي يحتمها تطوره ، كما أن من شأنه أن يضع حكوماته في حالة تجبرها على مؤاربة الشعب ومخادعة الجماهير المتقهقرة التعسة لأنها لا تستطيع أن تعترف لتلك الجماهير بالسبب الحقيقي لتعاستها وتقهقرها .

وانه لواجب علينا ان نؤكد في هذا الصدد ان الانتقال من اقتصاد يسيطر عليه الواقع الاستعماري الى اقتصاد اشتراكي يطابق تمام المطابقة حاجيات الجماهير ، لا يكتسي ، سواء في المغرب أو في سائر البلاد المتخلفة ، صبغة صراع طبقي داخلي بل ان له صبغة دولية تجعل التعارض بين مصالح الطبقات داخل مجتمع متخلف واحد نتيجة للسيطرة

الاقتصادية الأجنبية . فمن الواضح بالنسبة لبلد كالمغرب أن جميع مختلف فروع النشاط في القطاع الاقتصادي العصري تكاد تكون كلها ملكا للرأسمال الاجنبي . وقد رأينا آنفاً أن البورجوازية الوطنية الكبرى ، في البلاد المتحكمة فيها مصالح أجنبية ضخمة ، تنتهي صفتها النظامية داخل المجتمع التقليدي لتضطلع بمهمة وظيفية باعتبارها منساقة في تيار المصالح الرأسمالية الدولية الكبرى . ويتعين ايضاً ان نوضح أن برنامجاً لتشريك الوسائل الاقتصادية الرئيسية لا يمكن بحال من الأحوال ان يعتبر مجرد سياسة من السياسيات أو وجهة نظر لحزب من بين وجهات نظر لاحزاب اخرى بل على العكس ان هذا البرنامج يشكل السياسة الوطنية الوحيدة الموضوعة حقاً ومفق مصالح الجماهير الشعبية والمستجيبة باخلاص وفعالية لمستلزمات نهوضها .

فما هي اذاً خطوط العمل الرئيسية التي ستقوم عليها أسس سياسيه هادفة في هذا الموضوع . ذلك ما سنتعرض له بالتفصيل فيما يأتي :

الاصلاح الفلاحي

يستحيل انقاذ الفلاحين المغاربة من البؤس في نطاق الانظمة الحالية .

ورغم ذلك هناك نوع من التحدي الماكر يلقى على الفلاح نفسه تبعة تأخره وواضح أن هذا التفسير هو أشد بلاهة من ان يكون صحيحاً ولكنه يستعمل كذريعة لاخفاء العناصر الحقيقية للمشكل . وهكذا تراهم يزيفون المقاييس فيجعلون من المعمر الاوروبي نموذجاً ويعطونه بهذه الصفة وباسم المصلحة العامة دوراً طليعياً في الفلاحة الوطنية ثم أنهم يودون أن يصبح الوطن معترفاً بالجميل للبورجوازية العقارية بقدر ماتظهر هذه الطبقة بمظهر الحلف الوطني المعمر الاوروبي . وما عسى يكون شأنهم وجمهرة الفلاحين البؤساء ، أولئك الذين يسمونهم بالجهل والعجز وعدم

استعداد لان شكل من أشكال التقدم الذي يرمزله المعمر الاوروبي في البلاد.

وأقصى مايذهب اليه المتفائلون منهم هو اعتمادهم على عامل الزمن لتطوير تدريجي للفلاح عبر الاجيال .

وان كثيراً من المغاربة قد ربوا على هذه الافكار التي يجعل منها المستغلون من المزارعين سلاحاً لهم ، بينما الحقيقة هي أن جمهرة الفلاحين البؤساء (٧٥ في المائة من مجموع السكان) يدورون في الفراغ ، اذ أن كل أمل في تحسين أحوالهم ممنوع عليهم ، بصفة موضوعية ، طالما لم تحدث أولاً وقبل كل شيء تغيرات جذرية على الانظمة الفلاحية الحاضرة .

إن الفلاحة المغربية يعرقل تطورها في آن واحد وجود شبكة من الملكيات الصغيرة المتضائلة ، الى حد ينافي مع كل امكانية للاستغلال الفني ، ووجود صيغات كبرى بجانبها تابعة للاقطاعيات المحلية والمعمرين الاوروبيين .

وإذا كان نظام القروض بالنسبة الى التعمير الاوروبي ، مندمجاً تمام الاندماج في النظام الاحتكاري لتمويل القطاع الصناعي ، فان الوسائل الضئيلة للقروض بالنسبة للفلاح هي على العكس تتأثر بالمؤثرات العامة الناتجة عن اختلال الاجهزة التقليدية وتتحكم فيها علاوة على ذلك سلطة بدون أي امتداد شعبي ، تحمل طابعاً شبه اقطاعي مع مايتضمن ذلك من محسوبية وجور .

وهكذا يجد الفلاحون أنفسهم محكومين من أعلى عن طريق سلطة تفقد نفوذها بفقدانها الارتباط بالسكان . وكلما كان الفلاحون قابلين للاستغلال استغلوا في سائر مراحل الانتاج والتسويق . وانهم محرومون من كل تدريب مهني ، حيث انه لاضرورة لذلك تفرضها مقتضيات تنمية الانتاج الفلاحي على أساس منتظم معقول .

ولكي يتحرر الفلاحون المغاربة من حالتهم المفجعة التي تفرض عليهم

البقاء فيها ارادة مستغليهم ، يجب تطبيق برنامج للاصلاح الفلاحي ، يستجيب للمشاكل الموضوعة ، ويفتح طريق التقدم أمام جماهير الفلاحين .

كيفما كان التعبير الفني والمسطرة السياسية المختارة لتطبيق الاصلاح الفلاحي ، فان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعتبر ضرورة تطبيق المبادىء الآتية ، باعتبارها متضامنة متكاملة مع بعضها :

١ — الأرض لمن يحرثها .

٢ — الأرض تراث وطني لايمكن أن يستغلها إلا الفلاحون المغاربة.

٣ — يكتسي الانتاج الزراعي صبغة اجتماعية وهو لذلك يهم الأمة بأسرها.

٤ — ليس المهم هو أن يقوم الاصلاح الفلاحي على تأميم الأرض بجذافيرها أو على العكس بتوزيعها على الفلاحين في شكل ملكيات خاصة . بل المهم هو ضرورة تحديد حجم الوحدات الزراعية طبقاً لمقاييس مخطط اقتصادي .

٥ — اعتبار التدريب المهني ، وبصفة عامة رفع المستوى الثقافي للفلاحين ، جزءا من صميم المخطط العام .

٦ — يجب أن ينبني المخطط الفلاحي على التعاون الوثيق والمسؤول بين جميع قوات الانتاج في البلاد ، كما أن إدارة وحدات الانتاج ينبغي لها أن تصبح في أقرب وقت ، تحت مسؤولية المنتجين أنفسهم .

٧ يجب تشريك القروض الفلاحية ، أي وضعها تحت إدارة المستغلين للقروض أنفسهم ، تبعاً للمقاييس التي يضعها المخطط العام ، كما يجب أن تندمج وسائل تمويلها بوسائل تمويل المخطط العام .

٨ — التجهيز الآلي للفلاحة ملكية جماعية في المغرب كله تكون إدارتها على أساس اقليمي .

٩ — يستند تسويق المحصول الزراعي إلى هيآت جماعية .

١٠ – من الضروري الأكيد التعجيل بتطبيق برنامج لتعبئة الموارد المائية في مجموع البلاد ، لكي يتوفر الاصلاح الفلاحي على أقصى حظوظ النجاح .

١١ – يجب ان يصاحب الاصلاح الفلاحي ايجاد مجالس ومؤسسات تمثيلية من جهة ، ومن جهة أخرى تحرير الفلاحين من الديكتاتورية شبه الاقطاعية التي يفرضها عليهم جهاز اداري متعفن يسلك أزاء جمهرة الفلاحين مسلكا غالبا ما يبتسم بسمة الاستفزاز والكبرياء .

١٢ – الاصلاح الفلاحي عمل جبار يقوم على الصبر وتثقيف الشعب . وكل التجاء لاستعمال القوة يفسد روح الاصلاح الفلاحي ، ويبدل في الوقت نفسه على عدم تلاؤم التدابير المتخذة في تطبيقه مع الظروف الخاصة بالفلاحين المغاربة .

٢٣ – يستحيل تطبيق برنامج للاصلاح الفلاحي في نطاق اقتصاد عام تكون قطاعاته متناقضة متفككة . ولذلك يتوقف نجاح هذا الاصلاح على تطبيق مخطط صناعي في الوقت نفسه يعطي لمجموع النشاط الاقتصادي في البلاد صيغة الانسجام والتوازن .

نحو اقتصاد ينهض بالجماهير المغربية

فالاصلاح الفلاحي اذا يستلزم ، حتمياً وفي وقت واحد ، اصلاح جميع الاجهزة الاخرى . لأن التضامن بين مختلف القطاعات ، سواء منها الاقطاعية أو السياسية أو الاجتماعية يبلغ الى حد أن المخطط العام يتوقف نجاحه على نجاح كل جزء من اجزائه في مختلف قطاعات الحياة الوطنية . ولا ينبغي أن يكون أي التباس في هذا الموضوع ، فالمصالحات والمساومات لايمكنها ان تمس ، ان اقتضى الحال ، إلا الجانب التكتيكي لأنه كما سبق أن رأينا ذلك لايمكن لأية تنمية أن تتحقق في نطاق تنظيم اقتصادي مبني في جوهره على أساس مزدوج ذات طابع رأسمالي – استثماري – .

فتعزيز وسائل العمل داخل قطاع الرفاهية الاوربي انما ينتج عنه تعزيز هذا القطاع نفسه لفائدة اقتصاد اجنبي . وذلك لايتلاءم مطلقاً مع مستلزمات الاصلاح الفلاحي . فيتعين اذاً أن نبدأ في هذا السبيل من نقط انطلاق معينة لننتهي الى البرنامج الوحيد الذي يستطيع حقاً أن يضع الاقتصاد الوطني في خدمة الجماهير المغربية .

وينبغي لهذا الغرض :

١ – تحقيق سياسة تخطيطية للتصنيع تضع في المقام الاول اقامة صناعة ثقيلة ، في نطاق نظام جماعي ، تكون قادرة على الاسهام بفعالية في التجهيز الذاتي السريع للبلاد . وهذه المسألة تثير المشكلة الاساسية المتعلقة بالمغرب العربي وبضرورة توحيد جميع الوسائل المتيسرة .

٢ – توجيه الاقتصاد الوطني توجيهاً نظامياً شاملا نحو ارضاء الحاجيات .

٣ – تنظيم الوسائل الاقتصادية الاساسية على اسس اشتراكية ، وخاصة النقل ، والطاقة والتجارة الخارجية ، ووسائل التوزيع الكبرى للتجارة الداخلية . وكذلك تحرير نظام القروض من المضاربات ، بادماجه ادماجاً في وسائل التمويل الفلاحي والصناعي للمخطط العام .

٤ – تنمية امكانيات التوظيف الانساني على أوسع نطاق وذلك :

آ – بمتابعة سياسة للتعليم الفني والتدريب المهني تستجيب بدقة للمتطلبات التخطيط .

ب – برفع المستوى الثقافي للجماهير عن طريق القضاء على الأمية وتعميم المعلومات الاقتصادية والعلمية والثقافية .

ج – باشراك الجماهير الشعبية في مسؤولية تسيير الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على جميع المستويات وذلك قصد تكوينهم كمواطنين واعين مسؤولين في الكفاح ضد التخلف في بناء مجتمع عادل وفيه يليق بكرامة الانسان .

كما أن الاصلاح الفلاحي يستلزم حتماً ايجاد مؤسسات شعبية سياسية واقتصادية مسؤولة ، فان اصلاح الاجهزة الاقتصادية على العموم ومتابعة سياسة فعالة ومنسجمة في التخطيط الصناعي لا يتلاءمان مع أنظمة سياسية شبه اقطاعية وشبه استعمارية تساندها بقوة مجموعة ضئيلة من المستغلين .

ان تجربتنا في الحكومة قد أتاحت للجماهير المغربية أن تقتنع اقتناعاً جازماً بأنه يستحيل بصفة موضوعية متابعة سياسة هادفة في التحرر الوطني واصلاح الانظمة الاقتصادية داخل اسلوب في الحكم عتيق، فاقد لكل امتداد ، وفي نطاق إدارة متحجرة غير مسؤولة ومتعفنة .

وان العداء الذي تظهره السلطات أزاء كل ما يتصل عن قريب أو بعيد بالمجالس البلدية أو القروية أو حتى بالغرف التجارية والصناعية ، ووعوده المتكررة والتي لم يتحقق منها في موضوع الانتخابات العامة ، كل ذلك يدل بوضوح على حدود امكانيات المغرب في الوقت الراهن ، وعلى ما يلازم كل محاولة للبناء من أسباب الفشل .

وهكذا فليس هناك أي سياسة جديدة ممكنة للتخطيط السياسي والاصلاح الفلاحي من غير اصلاح سياسي جدي .

وقد سبق للاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ ٤ ابريل ١٩٦٠ ، عندما لاحظ المأزق الذي كان ينزع فيه المغرب ، أن أكد بقوة ضرورة انتخابات عامة لاقامة مجلس تأسيسي . وان التجربة ما انفكت تثبت في الميدان السياسي صواب هذا الموقف . ومع ذلك يحاول الرجعيون أن يوهموا الناس بهذه المناسبة أن هناك تناقضاً في موقفنا، عندما نكافح من أجل ديموقراطية برلمانية . وكنتيجة لهذا فان خصومنا يزعمون أنهم اختاروا فيما نرجع اليه الشيء الجوهري في برنامجنا ، أي ديموقراطية اقتصادية واجتماعية ولكن

بدون مسطرة الانتخابات العامة والتمثيل الشعبي التي يعتبرونها خطيرة بالنسبة اليهم .

وقد استطعنا على ضوء تحليلاتنا السابقة أن نصل بواقعية ويقين الى نتيجة ، هي أن كل بلد متخلف يتجاوز فيه مجتمعان متميزان ، أحدهما عصري شبه استعماري ، والآخر تقليدي وشبه اقطاعي لا يخرج منه أساس الحكم عن أحد أمرين : إما أن يكون شعبياً تقدمياً ، وإما أن يكون على العكس مدعماً من قبل الاستعمار الجديد .

فحيثما وجد قطاع للرفاهية الأوروبي في وسط البؤس العام في البلاد ، وحيثما أخذت بعض العناصر البورجوازية الأهلية ترتفع شيئاً فشيئاً ، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية الى مقام الاجانب الممثلين للاوليغاركيات الخارجيـة ، فان الحكم السياسي في تلك البلاد ، كيفما كانت ادعاءاته التهريجية وأساليب مخاتلاته لا يمكن أن ينهض إلا على دعائم الاستعمار الجديد ، وكيفما ، كان شكل الديمقراطية البرلمانيـة التي يتستر خلف نظامها المتحرر المزعوم ليمعن في استغلال الجماهير الشعبية التعسة وليضطهدها .

وحيثما تحررت الجماهير من ديكتاتورية المصالح الكبرى الخاصة التي تتحدر بها الى هوة التقهقر المادي والمعنوي ، وكلما كانت هذه الجماهير نفسها قادرة على التعبير عن ارادتها بصفـــة قوية منطقية قصد تحويل المجتمع تحويلاً جذرياً لاسعاد الجميع ، فان أساس السلطة السياسي لن يكون الا شعبياً وتقدمياً حقاً .

وان فعالية وصحة هذا النوع من الحكم ليكمنان في تنظيمه الديمقراطي، وبالتالي في الصبغة التمثيلية التي تكسبها هيآته ، سواء منهـــا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

فالديموقراطية لاتبدو من خلاله ملصقة به وأجنبية تماماً عن المجتمع ، ولكنها

في الاعمدة التي يقوم عليها في جوهره .

ان ديمقراطية اجتماعية من هذا النوع لا تتلاءم بطبيعتها مطلقاً .

أ — مع السيطرة الرأسمالية الاستعمارية على الاقتصاد الوطني .

ب — مع سلطة من النوع العتيق لا تستند على انظمة تمثيلية

وكل سلطة في هذه الديموقراطية الاجتماعية مصدرها الشعب وأداة تعبيره هي الانتخابات سواء في الميدان السياسي أو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . وغايتها هي تصفية الاستعمار الجديد ، والامبريالية تصفية نهائيه واسادة مجتمع عادل رغيد في نطاق تعاون دولي سليم .

نحو سياسة خارجية على مستوى أهدافنا

اننا نضع كفاحنا في الآفاق الدولية لمقاومة الاستعمار الذي يشل في الحالة الحاضرة طاقات ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية .

فمجهوداتنا في هذا السبيل تندمج اندماجاً وثيقاً في حركة جماهير الانسانية الهادفة الى تحويل ظروف حياتها وعلاقاتها الدولية والجماعية .

وان كفاحنا في الميدان لينبغي أن يهدف بوضوح واطراد .

أ — الى تعزيز الجبهة الدولية للكفاح ضد مخلفات أو محاولات السيطرة الأجنبية .

ب — الى تعاون دولي وثيق من أجل مقاومة أسباب ونتائج التخلف الاقتصادي والاجتماعي مقاومة فعالة وفي اطار مخططاتنا المختلفة

وفي الميدان الديبلوماسي يجب علينا أن نواجه بصفة خاصة أربع نواحي من اهتماماتنا ..

١ — في جميع البلاد المختلفة التي يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي نجد أن تنازع المصالح ، بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، لا يفضي الى حرب بين هذه الطبقات داخل مجتمع بعينه ، بل أنه يفضي الى توا

دولي بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة . وان تدخل دول رأسمالية استعمارية في قضية قناة السويس ، والمفاوضات المغربية الفرنسية التي لا نهاية لها في موضوع أراضي التعمير الاوروبي وموقف الحكومة الفرنسية من إمتيازات النفط في الصحراء ، وموقف نفس الحكومة تجاه تدابير التحرر الاقتصادي المغربية في سنة ١٩٥٩ الخ .

كل ذلك يدل على صفة النزاع الدولي التي يكتسبها الكفاح في البلاد المتخلفة ، نظراً لكون المنازع الحقيقي للشعوب المتخلفة في قضايا كهذه هي الحكومات الاجنبية وسفاراتها في البلاد المعنية . ولهذا فواجبنا في مواقفنا الديبلوماسية أن نسجل هذا الأمر الواقع الذي يشكل احدى المعطيات الاساسية التي تتحكم في آن واحد في امكانيات تحويل مجتمعنا وفي علاقتنا بالخارج .

٢ — في الوقت الذي نسجل فيه « بلقنة » افريقيا والبون الشاسع الخطير بين شعاوات افريقيا وواقعها ، وفي الوقت الذي يعطي فيه عالم باندونغ مقياساً لعدم انسجامه ولانهاكه أحياناً في مساومات حول قضايا حيوية ، في هذا الوقت بالذات نسجل أيضاً تكوين تكتلات اقتصادية وسياسية قوية ، موحدة طاقتها العقلية ، معبئة مواردها الاقتصادية ، ومواردنا أيضاً بدون اكتراث برأينا أو بما تقتضيه مصالحنا الحيوية . أمام هذا الخطر لا يمكننا أن نستسلم للحلول السهلة بتبنينا لمواقف سلبية .

وان عمل الجماهير الثورية عبر القارة الافريقية ينبغي اولاً أن يتجسم في الظروف الراهنة ويتجه صوب تنسيق النظريات والمجهودات العامة برفع مستوى الوعي الشعبي لمستوى المشاكل الدولية الموضوعة .

٣ — تعتبر المساعدة الاجنبية للدول المتخلفة احدى المعطيات

الاساسية في عصرنا الحاضر . غير أنها مع ذلك مرهونة بقيود فادحة تجعلها على الاقل ، وبصفة عامة . غير مجدية . فهي تمنح في أغلب الاحيان لبلد متخلف :

– إما على أنها عنصر من عناصر الحرب الباردة .

– واما كوسيلة بين يدي الدولة التي تمنحها تضمن بها لنفسها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وضعية متينة .

وهـــذه الحالة يزيدها استفحالاً على العموم كون البلد الذي يستفيد المساعدة غير قادر على تحويلها لصالحه وبصفة مستديمة .

ومهما كان الأمر وحسب ما سبق ان رأينا ذلك من خلال تحليلنا المتعلق بالاهداف الأفقية ، فان كل مساعدة أجنبية صالحة تتوقف على ثلاثة شروط :

أ – تصفية المكاسب الاستعمارية في سائر الميادين .

ب – إبدال السياسة الحالية للمساعدة التي تحمل طابع عدم الاستقرار والتجزئة والارتجال ، بسياسة أخرى تدخل في نطاق البرامج المؤجلة وتساند بصفة جدية ومعقولة المجهود التخطيطي للبلاد التي يعنيها الامر في سبيل نهوضها الاقتصادي والاجتماعي .

ج – عدم إخضاع المساعدة لأغراض سياسية أو لاعتبارات ترجع لتكتلات دولية أو من أجل بث روح الشقاق بين دول ومجموعات من الدول عن طريق مناورات لن تكون صادرة الا عن تحيز .

٤ – في النزاعات التي تضطرم بين الكتلتين ، الشرقية والغربية ، يتحتم علينا بحكم طبيعة مهامنا أن نحافظ على خطة الحياد الايجابي وعدم التبعية . لأن تلك هي الوسيلة الوحيدة الناجعة التي نستطيع بها ان ندافع عن السلام العالمي وأن نسهم اسهاماً في نهضة جماهيرنا الاقتصادية والاجتماعية .

خاتمة

طريقنا

إن واجبنا الأول كمناضلين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو أن نرسم الطريق للبلاد .

لقد اتضحت منذ الآن أساليب تحليلنا للاوضاع . وفي خاتمة هذا التقرير تتجلى المبادىء العامة التي توجه كفاحنا وتحدد سلوكنا . وقد استمدت قوتها من موضوعيتها وفعالية دقتها ، مما جعلها ، من جهة تقدم لجماهيرنا الشعبية مذهبـــاً ينير كفاحها ، ومن جهة أخرى تضع خصوم هذه الجماهير أمام مسؤولياتهم ازاء الاختبارات الوطنية الأساسية .

وفي مقابل اختلاط الآراء والقضايا ، وفي مقابل حملات التضليل والمهاترات الشخصية . نضع هذه الاستنتاجات الناصعة .

لم نقدم هنا مجموعة عقائد ، بل أسلوبا في التفكير ، وتوجيهاً ، وآفاقاً . ولهذا فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتخذ صبغة منظمة كبرى لمواطنين أحرار واعين ، يوحدون في اطار معين من التفكير والعمل ، طاقتهم العقلية والحيوية ، ويضعونها في خدمة مجتمع يجب أن يتحرر تحرراً تاماً من الاستغلال والجور ، والتعاسة ، سواء في نطاق المغرب أو في محيط المغرب العربي الموحد .

وإننا مقتنعون اقتناعاً عميقاً بأن ازدهار الشخصية الانسانية ، وتفتح قيمها الروحية ، يتوقفان على تحريرها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتلك احدى المميزات الكبرى للدين الاسلامي الحنيف ، وذاك أيضاً

مطمح من المطامح الكبرى للجماهير الشعبية في بلادنا عبر الأجيال .

إننا نعيش في عصر الذرة والرحلات عبر الفضاء ، ولكن مشاكل المغربية البئيسة ، الاسف الشديد ، ليست مطلقاً في مستوى العص الذي نعيش فيه . فمن الضروري اذاً أن تتضافر جهود جميع المغاربة وجميع المغربيات ، وأن يتجهوا بتصميم ووعي في الطريق الوحيد الملا لتيار التاريخ ، الطريق الذي اخترنا نطاقاً لكفاحنا وآفاقنا :

وفي غضون تحليلاتنا ، سبق أن أوضحنا ايضاحاً تاماً أن تحو مجتمع متخلف ، يهيمن عليه الواقع الاستعماري ، مهما بلغ النزاع ب المصالح فيه ، لا يتحقق نتيجة للصراع بين طبقاته الاجتماعية المتعارضة بل يكون ثمرة لنضال ذي طابع دولي ، بين الدولة المتخلفة ودولة مجموعة من الدول الاجنبية . وهذا يظهر لنا بالضبط مقدار تضا الأمة المغربية كلها تقريباً ، هذا التضامن الذي تقوم عليه في الوق الراهن جميع حظوظ النجاح في معركتنا .

وعلى المناضلين ، وعلى سائر العناصر الواعية في الشعب ، على اختلا اتجاهاتها ، أن ترتفع الى مستوى المهام الضخمة التي تنوبها ، منذ الآن وذلك في تلاق ثوري يفيض اخوة وتفاؤلا .

وها هي الطريق أمام الجميع واضحة معبدة .

الدار البيضاء ٢٥ مايو ١٩٦٢

مطمح من المطامح الكبرى للجماهير الشعبية في بلادنا عبر الأجيال .

إننا نعيش في عصر الذرة والرحلات عبر الفضاء ، ولكن مشاكل المغربية البئيسة ، للاسف الشديد ، ليست مطلقاً في مستوى العص الذي نعيش فيه . فمن الضروري اذاً أن تتضافر جهود جميع المغاربة وجميع المغربيات ، وأن يتجهوا بتصميم ووعي في الطريق الوحيد الملا لتيار التاريخ ، الطريق الذي اخترنا نطاقاً لكفاحنا وآفاقنا :

وفي غضون تحليلاتنا ، سبق أن أوضحنا ايضاحاً تاماً أن نحو مجتمع متخلف ، يهيمن عليه الواقع الاستعماري ، مهما بلغ النزاع ب المصالح فيه ، لا يتحقق نتيجة للصراع بين طبقاته الاجتماعية المتعارضة بل يكون ثمرة لنضال ذي طابع دولي ، بين الدولة المتخلفة ودولة مجموعة من الدول الاجنبية . وهذا يظهر لنا بالضبط مقدار تضا الأمة المغربية كلها تقريباً ، هذا التضامن الذي تقوم عليه في الوق الراهن جميع حظوظ النجاح في معركتنا .

وعلى المناضلين ، وعلى سائر العناصر الواعية في الشعب ، على اختلا اتجاهاتها ، أن ترتفع الى مستوى المهام الضخمة التي تنوبها ، منذ الآن وذلك في تلاق ثوري يفيض اخوة وتفاؤلا .

وها هي الطريق أمام الجميع واضحة معبدة .

الدار البيضاء ٢٥ مايو ١٩٦٢

التقرير الثاني

تقرير نشاط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

أيها الاخوان :

لقد مر الآن على تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بصفة رسمية سنتان وتسعة أشهر ، ولكن تأسيس الاتحاد الوطني في الحقيقة يرجع الى الانتفاضة المباركة : انتفاضة ٢٥ يناير ١٩٥٩ التي كانت حدثاً تاريخياً هاماً في بلادنا قد لا تقل أهميته عن أهمية مؤتمرنا ، هذا المؤتمر التاريخي الذي يرجو من صميم قلوبنا أن يكلل بالنجاح والتوفيق .

ان الفترة التي مرت على تأسيس الاتحاد الوطني الى اليوم هي في الحقيقة قصيرة بالنسبة لعمر شعب ، أو لعمر منظمة شعبية ، ولكن رغم هذا القصر الزمني ، فانها فترة طويلة خصبة غنية بالمعطيات والاحداث . فترة عاشها الاتحاد بمناضليه وجماهيره من أول يوم ، في معارك متتابعة لا تكاد الواحدة تخفت أو تنتهي حتى تبرز معركة أخرى أشد وأقوى ، هذا فضلا عن المعركة الداخلية : معركة التنظيم والتوعية التي لا تعرف لها وقوفاً ، والتي لا تقل أهميتها عن المعارك السياسية والوطنية الأخرى .

والحقيقة أنه ليس من الغريب أن يدشن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حياته بسلسلة متواصلة من المعارك ، لأن تأسيسه كان ضرورة بمعنى ان نضال جماهير شعبنا من أجل مستقبل أفضل وحياة أرغد ، كان يقتضي

قيام منظمة جماهيرية ، تعبر بحق عن رغبات وآمال الجماهير وتقودها نضالها وكفاحها من أجل تحقيق هذه الرغبات والآمال .

وهكذا إذا رجعنا بذاكرتنا الى الوراء قليلاً ، الى ما قبل تأسيس الاتحاد الوطني وتأملنا الظروف التي كان يعيشها شعبنا وفي مقدمته العناصر النضالية الواعية نجد أن تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان استجابة لضرورات وطنية ثلاث :

ضرورات تعبر أصدق تعبير عن المعطيات الحقيقة للقضية المغربية في ذلك الوقت ، وتمتد جذورها الى يوم اعلان الاستقلال منذ أكثر من ست سنوات حلت .

١ — الضرورة الاولى :

كان تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية « قبل كل شيء ، استجابة لضرورة نضالية ثورية ، ضرورة المحافظة على استمرار المد الثوري ببلادنا ذلك المد الذي انطلق من حركات الفداء وتنظيم المقاومة والتحرير والذي أتى بنتائجه الأولية في أقرب وأسرع وقت ، حيث أعيد الملك الشرعي الى عرشه ، واعترف للبلاد باستقلالها .

ولكن بدلاً من أن يعمل الحكام ومن ورائهم القادة السياسيون التقليديون على المحافظة على هذا المد الثوري وتنميته ورعايته حتى يحقق أهداف الشعب ، بدلاً من ذلك ، راحوا يجهضونه بكل الوسائل وبمختلف الأساليب ، لذلك كان تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضرورة ملحة لايقاف عملية الاجهاض الجهنمية وللمحافظة على المد الثوري الجماهيري ورعايته وتوسيعه .

لقد كان تأسيس الاتحاد الوطني أيها الاخوان استجابة لضرورة وضد

أحد لعملية التعفن السياسي وتفسيخ القوى الديمقراطية في البلاد . هذه العملية التي بدأنا نشاهد تنفيذ خطوطها الأولى منذ اليوم الأول من اعلان الاستقلال وقيام الحكم الوطني .

وغير خاف على أحد : أن عملية التعفن والتفسيخ : هذه كانت ترمي الى تمييع الحركة الجماهيرية الثورية التي تمخض عنها نضال المقاومة والتحرير: والى الحيلولة دون تحقيق الهدف الثاني الذي ترمي اليه كل حركة تحريرية بعد الحصول على الاستقلال وهو اعطاء الكلمة للشعب .

نعم ، لقد كان هناك حزب سياسي قوي ، منحته الجماهير ثقتها وتأييدها كما ساندته القوات الحية الفعالة التي ساهمت في تحرير البلاد ، ولكن لا ديموقراطية هذا الحزب ، ونوعية مسيريه قد حالتا دون جعله اللسان المعبر عن الجماهير وآمالها وآلامها ، بل ان قيادته قد خانت ثقة الجماهير ، وراحت تعمل هي الأخرى على تمتين وتقوية الحكم الفردي الذي ورث الوصية الاستعمارية ، وعلى الحيلولة دون تحقيق المطمح الشعبي الاول بعد الاستقلال : وهو اعطاء الكلمة للشعب لبناء دولة المغرب بناء يعتمد بالدرجة الأولى على نضال الجماهير ويستهدف تحقيق ارادتها ورغباتها .

ليس هذا فحسب ، بل ان قيادة الحزب لم تكتف بالتواطؤ مع الحكم الفردي ومعاكسة المطالب الشعبية ، بل عملت مع الحكم الفردي يداً واحدة في التحطيم القوات المناضلة من أجل الديموقراطية : حركة المقاومة وجيش التحرير . والاتحاد المغربي للشغل ، بل ان عملها التخريبي قد امتد حتى المؤسسات التي كان يمكن ان تكون منطلقاً للفكرة الديموقراطية كالمجلس الوطني الاستشاري .

لقد ساهمت قيادة ذلك الحزب في تنفيذ المخطط الاستعماري الرجعي الاقطاعي الذي كان يرمي الى تشتيت منظمة المقاومة وجيش التحرير من

جهة ؛ ومنظمة الطبقة العاملة المغربية : الاتحاد المغربي للشغل من جهة أخرى .

وحتى هذا الحزب نفسه ، حزب الاستقلال ، رغم انسياقه لإرادة الحكم الفردي وامتثاله لأدنى اشاراته ، كان هو الآخر هدفاً لمناورات سياسية تقوم بها بعض الاحزاب المفتعلة تنفيذاً لخطة التعفن السياسي الرامية الى امتصاص التعبئة الشعبية وفتح المجال أمام حكم مطلق رهيب .

تلك هي البواعث الاساسية ، والضرورة الأولى لأعظم حدث سياسي عاشه المغرب منذ الاستقلال وهو : انتفاضة ٢٥ يناير ١٩٥٩ ، تلك الانتفاضة التي توجت بعد بضعة أشهر بتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٩ .

٢ ـــ الضرورة الثانية :

قبل شرح الضرورة الثانية ، يجب أن نذكر بالظروف السياسية التي كان المغرب يعيشها إذ ذاك ، لقد تألفت حكومة أخينا عبد الله ابراهيم كما تعلمون في طروف معينة كان المغرب محاطاً أثناءها بأخطار محدقة من جميع النواحي . وكان مما زاد في تلك الاخطار طول الازمة الوزارية آنذاك . وقد قبل اخواننا الدخول في الحكومة على الأسس الآتية :

١ ـ أن تكون الحكومة حكومة ائتلافية . وفعلاً طلب من حزب الاستقلال المشاركة فيها ، فقبل أولاً ، ثم رفض ثانياً .

٢ ـ أن تحدد مهمة هذه الحكومة . وقد سطرها خطاب التنصيب الذي ألقاه محمد الخامس وتتلخص في ثلاثة أمور :

آ ـ معالجة المشاكل الاقتصادية ، والعمل على اتخاذ تدابير إيجابية تضع حداً لنظام التبعية الاقتصادية والمالية ازاء فرنسا .

ب ـ تنظيم الحكم في البلاد . وذلك بالفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

ج ـ كلفت الحكومة بتحضير الانتخابات الجماعية ، التي ستكون نتائجها مرآة يعرف من خلالها حقيقة اتجاهات الرأي العام المغربي الشيء الذي يضع مقياساً تشكل بمقتضاه الحكومات .

تلك أيها الاخوان هي الأسس التي قبل اخواننا المشاركة على أساسها في الحكومة .

ولكن هل طبقت هذه الأسس ؟ وماذا حصل بعدها .

في الواقع أن جميع الوزارات والاجهزة الضرورية لكل حكومة مثل الداخلية والعدل والدفاع والتعليم والصحة والأمن ، كل هذه المرافق المهمة بقيت خارج أيدي اخواننا الذين تحملوا مسؤولية تسيير هذه الحكومة . بل ان هذه الاجهزة الاساسية من وزارات ومصالح مهمة بدأت منذ الأيام الأولى تشكل معارضة داخل الحكومة هدفها تحطيم الحكومة نفسها ، وتقوم بتحديات مجردة في غيبة الاخوان المسؤولين الأولين في الحكومة ودون علمهم .

وبالجملة أنهم كانوا يجتهدون في القيام بكل ما من شأنه أن يعرقل النشاط العام للمخلصين في الجهاز الحكومي ، وكل ما من شأنه أن يخرب البرامج التحريرية للحكومة .

وهكذا كانت الضرورة الثانية التي أسرعت بتأسيس الاتحاد الوطني ـ أيها الاخوان ـ هي ضرورة مساندة البرامج التحريري لحكومة الأخ عبد الله ابراهيم . هذا البرنامج دشن به الأخ عبد الرحيم بوعبيد سياسة التحرر الاقتصادي الحقيقي التي تجسمت في سلسلة من التدابير الاقتصادية والمالية التي تعرفونها جميعاً . وفي سلسلة من المؤسسات الاقتصادية والبنكية

التي ما زالت قائمة الى اليوم رغم أن سياسة الحكم الفردي تعمل ، وقد عملت ، ولا زالت تعمل على تجويفها وافراغها من مدلولها الحقيقي ، وفعاليتها الحقيقية .

لقد جاءت هذه التدابير والمؤسسات الاقتصادية التحررية في صالح الجماهير وفي صالح اقتصاد البلاد وضد الامتيازات الأجنبية والوطنية المصلحية ، مما جعلها تلقى معارضة قوية من المصالح الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية ، ومن الطبقة الوطنية التي نصبت نفسها وارثة للاستعمار ومخلفاته . وكانت هذه المعارضة تتجسم في عمليات التخريب والسابوتاج التي كانت تقوم بها باستمرار الادارة والاجهزة التشريعية بقيادة شخصيات سامية .

وأمام هذه المعارضة الهدامة التخريبية كان تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضرورة ملحة لمنح الحكومة الشعبية ومشاريعها وسياستها التحررية السند الشعبي الضروري حتى تتغلب على المعارضين المخربين العملاء منهم وأصحاب المصالح والامتيازات . وفعلا انتصر التيار الشعبي على المعارضة المصلحية ونفذت اجزاء مهمة من البرامج التحررية للحكومة الشعبية .

ولم يكن لهذه السياسة التحررية لحكومة أخينا عبد الله ابراهيم جانبها الاقتصادي فحسب ؛ بل كان لها انعكاسها في السياسة الخارجية وفي أهم القضايا الوطنية . وهكذا ترجمت هذه الحكومة لأول مرة الى حيز الواقع مبدأ عدم التبعية وسلكت سياسة التقارب والصداقة مع العرب والافارقة ، كما وضعت قضية الجلاء في اطارها الحقيقي .

الضرورة الثالثة

والضرورة الثالثة التي جاء تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

استجابة لها هي ضرورة انقاذ القوى الجماهيرية من مكايد الاقطاع وتحايل القيادات الحزبية التقليدية أمام ما كان المغرب مقدماً عليه من اجراء أول تجربة ديموقراطية فيه : الانتخابات البلدية والقروية وانتخابات الغرف التجارية .

كان تأسيس الاتحاد الوطني اذن ضرورياً لقطع الطريق أمام التزييف في ارادة الشعب ، وتدشين عهد من الديموقراطية المزيفة التي رزحت تحتها شعوب شقيقة وصديقة فترة مهمة من حياتها . ولا زال بعضها يرزح تحته الى الآن . وهكذا كان تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الوقت الذي برزت فيه النية الى اجراء الانتخابات . حماية لهذه التجربة الديموقراطية ودفعاً للتزييف والمغالطة والتضليل . إن تأسيس منظمة جماهيرية واضحة البرامج والاتجاه كان ضرورياً لرفع الالتباس والخلط اللذين سادا البلاد غداة الاستقلال باسم اخوة مزعومة واجتماع مزيف يخدم مصالح الاقطاعيين والرجعيين على حساب مصلحة الشعب في مجموعه .

تلك باختصار هي الضرورات الوطنية الثلاث التي كان تكوين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية استجابة لها .

وهكذا ترون — أيها الاخوان — ان منظمتكم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانت وليدة معارك في عدة واجهات . فلم تكد هذه المنظمة تخرج للوجود حتى دخلت مباشرة في معارك متواصلة مستمرة .

ان تأسيس الاتحاد الوطني وضع حداً للخلط واللبس ، اذ وضعت المعركة في ميدانها الحقيقي : وهذه المعركة ، هي معركة الديموقراطيات والعدالة الاجتماعية . فاتضحت الاشياء بين الطرفين ولم يعد هناك مجال لمراوغة الانتفاعيين والرجعيين ومن حذا حذوهم . اتضح جانب الشعب الذي

يريد استرجاع سيادته وسلطته ليمارسهـــا في نظم ديموقراطية عادلة ، واتضح أيضاً جانب الاقطاع والرجعية وعملاء الاستعمار الذين اضطروا أن يرتدوا لباسهم الحقيقي ويكشفوا عن وجوههم في التنكر لحقوق الشعب ومعارضة رغائبه المشروعة والمقدسة .

لذلك كان نشاط الاتحاد طيلة هذه الفترة جزءاً هاماً من تاريخ المغرب في السنوات الاخيرة . والمواقف التي اتخذها الاتحاد ، والمعارك التي خاضهـا كلها ترجع لأهم القضايا الوطنية ؛ وكان عليه في كل حين أن يرمي الى ازالة اللبس والتزييف والدفع بعناصر الرجعية والاقطاع الى الكشف عن وجهها . وهكذا كان الأمر في مشكلة التحرر الاقتصـــادي ووضع التصميم الخماسي ، وفي قضية الجلاء ، وأراضي الاستعمار والاصلاح الزراعي وقضية الدستور والمؤسسات التمثيلية الشعبية .

والمعركة ابتدأت منذ نشأة الاتحاد ؛ واخواننا في الحكم .

وكانت لها واجهتان : واجهة داخل الحكومة، وواجهة على الصعيد الشعبي.

واذا أردنا أن نستعرض عمل الاتحاد وكفاحه فما علينا الا ان نرجع لمقررات المجالس الوطنية التي مرت ، لانها تحدد الظروف السياسية التي كانت اذ ذاك .

المجلس الوطني الاول الذي انعقد في ٦ ديسمبر ١٩٦٢

لقد كان جدول أعمال هذه الدورة يشتمل على عدد من القضايا الهامة والمشاكل الخطيرة التي كانت معروضة : شاغلة الرأي العام : مثل أراضي المعمرين وفداحة الترتيب ، ولكن رغم أهمية هذه المواضيع فقد ركز المجلس الوطني اهتمامه على الأخطار التي كانت تتعرض لها الحريات العامة في البلاد . وتتجلى هذه الاخطار في مصادرة « التحرير » ومتابعتها ، تجلت هذه الاخطار في الطريقة والاسلوب اللذين كانت الادارة تعد بها

الانتخابات البلدية والقروية .

لذلك كانت مقررات المجلس الوطني الاول كلهـــا تنديدا بالمس بالحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير . وتحفظاً ازاء الكيفيـة التي اعدت بها الانتخابات البلدية والقروية .

وكانت هذه الدورة للمجلس الوطني منطلقاً لحملة قام بها الاتحاد الوطني ضد خنق الحريات ، مؤكداً حق المواطنين المحكومين في مراقبة الحاكمين. وهكذا أبرز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لاول مرة بكيفية صريحة مسؤولية الحكام أمام الرأي العام المغربي . وهكذا أيضاً كان مجرد المناداة بحق الشعب في مراقبـة المسؤولين ومجرد التحفظ حول الخطـة المدبرة لتوجيه الانتخابات ، كان مجرد ذلك في نظر الحاكمين انتهاكاً للحرمات ومساً بالمؤسسات المقدسة . فكانت أزمـة ديسمبر التي تعتبر بحق المعركة الاولى من أجل الدفاع عن الحريات العامة وبالاخص حرية التعبير . فلقد أوقفت صحيفتنا واعتقل المسؤولون عنها ، وكان ذلك بداية لتنفيذ مؤامرة واسعة النطاق ، الغرض منها ضرب الحركة كلهـا باسم مؤامرة مزعومة ، وهكذا تم اعتقال عدد كبير من مناضلي الاتحاد وبالاخص المقاومين منهم . وواضح أن هذه المؤامرة تستهدف ايقـاف التيار التقدمي واجهاض الحركة الجماهيرية التي اتضحت معالمها في ٢٥ يناير ثم في ٦ سبتمبر ١٩٥٩ .

تلك هي فصول المؤامرة الكبرى التي أرادوا بواسطتهـــا ضرب القوات الحية في البلاد ، مؤامرة تستهدف القضاء على التيار التقدمي في صفوف الجماهير وداخل الحكم . لقد ابتدأت المؤامرة بمحاولة مصـادرة حرية التعبير اولاً ، وباعتقال وتوقيف العناصر النشيطة المناضلة في صفوف الاتحاد ، ثانياً . ثم لاقالة الحكومة ثالثاً .

ولكن ما كان لهذه المؤامرة أن تنجح ولا أن تنطلي على جماهيرنا الواعية . فقد صمد مناضلوا منظمتنا صموداً بطولياً ، وعبأت جماهير شعبنا نفسها تعبئة واسعة ، وقامت ضجة عالمية ضد اعتداء الحكم على الحريات في هذه البلاد ، وكان كل ذلك مما أرغم الحكم القائم على التراجع عن تنفيذ مؤامراته . فأطلق سراح المقاومين ، وانفرجت الازمة .

وكان أول انتصار أحرزه الاتحـــاد الوطني في ميدان الدفاع عن الحريات العامة . ومما قوى هذا الدفاع امتناع اخواننا في الحكومة عن الموافقـة على ظهير مصادرة حرية التعبير الذي بقي موقوفاً مجمـداً إلى أن خرجوا من الحكم .

وإذا أردنا أن نلخص الظروف التي كان يعيشها المغرب إذ ذاك نرى أن الاشياء كانت تبرم من طرف خصوم الشعب حسب خطة منسقة .

١ – كانت المدة القـانونية للمجلس الوطني الاستشاري قد انتهت ، ورفضت السلطة التشريعية أن يزاد في عمره . لأن هـذا المجلس بالرغم من عيوبه العديدة ، وبالرغم من كونه لايتمتع بأية صفة تمثيلية ، كان يملأ فراغاً مهمـاً على الصعيد الوطني ، وكانت المداولات التي تجري فيه من أهم العوامل في توعية الجماهير وكشف مناورات الرجعيين . فأصبح الحكم التشريعي يتضايق منه كل المضايقة .

لذلك اتخذ القرار بحذفه والغائه عند انتهاء المدة القانونية ، وكان هذا القرار أول خطوة ترمي الى ارجاع حكم اقطاعي مطلق .

٢ – كان اخواننا في الحكم قد أحرزوا على نجاح عظيم ، حيث استطاعوا أن يفرضوا التدابير الاقتصادية والمالية رغم مؤامرات الرجعية وأرباب المصالح الاستعمارية . فانتصرنا في هذه الخطوة الأولى في مضمار التحرر الاقتصادي ووضحت الطريق ؛ وأصبحت الجماهير تعلم وترى أن هناك واجهة

داخل الحكومة وواجهة على الصعيد الشعبي . فقرر خصومنـا أن يعملوا على اقالة الحكومة قبل اجراء الانتخابات البلدية والقروية . فبدأت إذ ذاك المناورات والتحديات السافرة . ومن جملة هذه العمليات التي تدل على عقلية أصحابها ، مصادرة صحفنا ، والقاء القبض على اخواننا المقاومين .

ولكن بفضل وعي الجماهير ونضالها ، وبفضل ثباتنـا استطعنا أن نكشف المؤامرة ونسير في خطتنا ، وأرغمنا الحكم المطلق على أن يتحمل هو مسؤولية إقالة الحكومة خلافاً للخطاب الرسمي الذي حدد مهمتها في الزمن . والذي أعلن عن أنها ستعرض بعد الانتخابات ، بحكومة تمثيلية ديمقراطية .

المجلس الوطني الثاني ٤ ابريل ١٩٦٠ ؟

لقد انعقد المجلس الوطني في دورته الثانوية في ٤ ابريل ١٩٦٠ . وقد انكب على استخلاص الدروس من تجارب جميع الحكومات المتعاقبة على البلاد منذ اعلان الاستقلال ، وبالأخص التجربة الايجابية المفيدة ، تجربة حكومة عبد الله ابراهيم ، التي تمخضت عن نتيجة مهمة ملموسة وهي أنه يستحيل القيام بأي اصلاح جذري كما يستحيل تنفيذ أية سياسية وطنية سواء في ميدان البناء أو التحرر من رواسب الاستعمار مـالم تكن الدولة قائمة على أجهزة محددة الاختصاصات متمتعة بضمانة دستورية تترجم الارادة الحقيقية للجماهير .

لقد كشف الواقع على أن أية حكومة تعمل لصالح الجماهير كحكومة عبد الله ابراهيم الا وتكون معرضة لثلاثة أنواع من المعارضة التخريبية:

السلطة التشريعية من فوق – والادارة التي هي الجهاز التنفيذي – ومعارضة المصالح الاستعمارية ، التي تتكلم باسمها جماعة من البورجوازية المغربية ، ثم المعارضة التقليدية التي تتبناها الأحزاب والهيئات الخارجة عن

عن الحكم ، وهي معارضة تنسجم مع المعارضتين الأوليتين في عملياتهـا التخريبية كلما كانت في البلاد حكومة وطنية تتبنى رغبات الجماهير .

لقد استخلص المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في دورته الثانية النتائج من هذه الوضعية الشاذة فقام يطالب بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي متحرر للبلاد يعتبر الشعب مصدر السلطات .

وكانت هذه أول مرة في تاريخ المغرب يوضع فيه مشكل الدستور وضعاً جدياً حيث عبر المجلس عن أساس الإصلاح الجذري الثوري الذي ينبغي أن يجري على التنظيمات المغربية القديمة لينقل المغرب من عهد اقطـاعي فوضوي مدعم بالرواسب الاستعمارية الى عهد الديمقراطية الوطنية ، عهد تصبح فيه الكلمة للشعب وللشعب وحده .

وما أن خرج المجلس الوطني بتصريحه التاريخي هذا ، حتى تبتنـه جماهير شعبنا وتحمست له ، لأنها تأكدت بفعل التجربـة أنه لا يمكن تحقيق أي إصلاح حقيقي سواء في ميدان الصناعة أو الفلاحة أو السياسة أو ميدان مقاومة الاستعمار ورواسبه الا اذا أعطيت الكلمة للشعب . وأصبح يساهم بطاقته وحماسه وبواسطة ممثليه في تسيير شؤونه ومراقبةحاكمة .

وبقدر ماقوبل هذا المطلب – مطلب انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور – بحماس وتبين من طرف الجماهير ، قوبل بعداء وتنكر وامتعاض من طرف الحكم الاقطاعي ومن ربطوا مصالحهم ومصيرهم بهذا النظام .

وهكذا ازدادت الهوة اتساعاً بين جماهير شعبنا وبين الحـاكمين ، وحينذاك فقط أدرك الحكام أنهم لم ينجحوا في اقبـار المطمح الأساسي للجماهير المغربية الذي كما يجب أن ينفذ غداة الاعلان عن الاستقلال . كما اكتشفوا أن المماطلة في تحقيق هذا المطمح مدة أربع سنوات لم تصرف جماهير شعبنا عن هذا المطلب الذي تعتبره دائماً مطلبها الأسامي . بل أن نتيجة

هذه المماطلة كانت عكسية بالنسبة للحكام .

فقد ازداد تشبث الجماهير بضرورة اعادة السلطة اليها : وازداد وعيها وتعمق شعورها بهذه الضرورة . خاصة وقد شاهدت تجربة الحكم الوطني ورأت بأم عينها سلوك ومعاملة مختلف الحكومات التي تعاقبت على هذه البلاد منذ اعلان الاستقلال كما لمست أن عهد الاستقلال قد زاد في الطين بله مما كان عليه أيام الحماية حيث نشأت بعد الاستقلال وضعية احتكارية للسلطة ؛ تجمع السلطات كلها في يد واحدة . واتضح لجماهير شعبنا على ضوء التجربة أن فصل السلطات واقامة النظام القضائي في الأيام الأولى من عهد الاستقلال من جهة ؛ واصدار ظهير الحريات العامة سنة ١٩٥٨ من جهة أخرى ؛ هي مكاسب شعبية معرضة للخراب والضياع لأنها لاتتوفر على أية ضمانة دستورية .

وكانت الاستعدادت لإجراء الانتخابات البلدية ؛ والقروية واختيـار الحاكمين بطريقة غير الطريقة التي طالبت بها معظم التشكيلات السياسية في البلاد ؛ بالاضافة الى ذكريات المجلس الوطني الاستشاري كان كل ذلك مما ذاد جماهيرنا اقتناعاً وايماناً بأنه لن يصلح أمر في هذه البلاد الا عندما تصلح مؤسساتها .

وأمام اتساع هذه الحركة من أجل الديمقراطية الحقيقية ؛ التي تتلخص في اعطاء الكلمة للشعب ليضع دستوراً للبلاد ؛ وجد خصوم الشعب أنفسهم في اضطرار الى تنفيذ مخططهم الذي يقضي بوضع حـد لحكومتنا . وهناك عاملان أساسيان عجلا بالأحداث .

١ – فوز الاتحاد في انتخابات الغرف التجارية والصناعية ؛ بالأخص بمدينتي الدار البيضاء والرباط . لقد عبر الناخبون على وعي جماهير التجـار والصناع وادركوا أن مصالحهم الخاصة مرتبطة بمصالح الشعب أجمعه وأن

الأقلية من التجار الكبار ربطت مستقبلها بمستقبل الرأسمال الأجنبي في اذ أن ما يقرب من ٨٠٪ من الأصوات أعطيت للمرشحين الاتحاديين ففزع حكم الاقطاع من هذه النتيجة التي لم ينتظرها .

٢ – قرب موعد الانتخابات البلدية والقروية ؛ التي أصبح الحكم الاقطاعي يخشاها ويخشى عواقبها ؛ وهنا يجب التذكير بأن محمد الخامس ؛ عند تنصيب حكومة عبدالله ابراهيم ، صرح في خطاب رسمي أن الحكومة التي ستخلف حكومة عبدالله ابراهيم ستشكل بعد اجراء الانتخابات البلدية والقروية ، وستكون نتائج الانتخابات مقياساً لمعرفة نفوذ النزعات السياسية الموجودة بالبلاد .

فخوفاً من هذه النتائج ؛ ومخالفة لخطاب التنصيب أقيلت حكومة عبدالله ابراهيم قبل الموعد المرسوم ، ليتأتى للحكم الفردي أن يحل محلها .

هذا وأجريت عملية الانتخابات في المدن والقرى أثر خروجنا من من الحكومة وقد شاركنا فيها في ظروف صعبة ، كانت عدد من اطاراتنا في السجون ، وبالرغم من التهديد والمضايقات التي كان مرشحوا الاتحاد يتلقونها من طرف السلطات المحلية .

بالرغم من هذا كله حصلنا على أكبر نسبة للمنتخبين والأصوات في الجماعات القروية وعلى الأغلبية الساحقة للمقاعد في المجالس البلدية بأكبر مدن المغرب مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة وسطات والجديدة وتطوان ، رغم التقسيم الاداري الذي وضع أساس محاربة الاتحاد والتقليل من أصواته .

يمكننا بحق أن نعتبر أن معركة الانتخابات أدت مهمتها في التوعية وأعطت الدليل الواضح على ارادة الشعب في ممارسة السلطة ووضع دستور ديمقراطي ، ومعارضة الجماهير لمحاولات الحكم الاقطاعي والرجعي .

وهكذا انتصر الاتحاد في هذه المعركة من جهتين : انتصر حيث أصبحت جماهير شعبنا تطالب كلها منذ الدورة الثانية للمجلس الوطني للاتحاد ٤ أبريل ١٩٦٠ بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور .

وانتصر في المعركة الانتخابية عند أول تجربة ديمقراطية في البلاد انتخابات الغرف التجارية والمجالس الجماعية .

وبدلاً من أن يستخلص المسؤولون الدروس من هذه الحقائق الواضحة فيعملوا على تلبية المطلب الشعبي في انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور، بدلاً من ذلك ، أي بدلاً من الانسجام مع مطالب الجماهير : فضلوا الانسجام مع واقعهم ، واقع الحكم الفردي وأساليبه . فكان أن عينوا مجلساً للدستور ، ولكن هذا المجلس الذي جاء مخالفاً لارادة الجماهير طريقاً وأسلوباً وشكلاً وروحاً انفجر في أول اجتماعاته ولم يتمكن من انتخاب رئيس له . وكان ذلك فضيحة كبرى للحكم الفردي ، وكان ذلك مما زاد الجماهير الشعبية ايماناً وثيقاً بسلامة الشعار الذي طرحه الاتحاد شعار انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور . فازداد حماس الجماهير لهذا الشعار وازدادت مطالبتها بدستور يضعه مجلس منتخب . ولا يزال هذا الطلب هو المطلب الاساسي للجماهير الى اليوم .

المجلس الوطني الثالث اكتوبر ١٩٦٠

تناول هذا المجلس قضية من أهم قضايا البلاد ، وهي مشكلة الجلاء وهنا ايضاً يجب أن نذكر بالاحداث التاريخية التي لا تقبل جدلاً ، لأن هناك وثائق رسمية تدل دلالة واضحة على تطور هذه القضية وعلى المناورات بل المؤامرات التي قامت بها الرجعية ، في خدمة الاستعمار .

كان شهر فبراير ، ثم مارس من سنة ١٩٦٠ ظرفاً حاسماً في معالجة قضية الجلاء وبالأخص جلاء الجيوش الفرنسية ، فكان اول اجتماع وزاري

بمحضر رئيس الدولة ، حدد أثناءه الاتجاه العام ضرورة التعجيل باتخاذ التدابير الضرورية . لكن لم يمر يومان على الاجتماع المذكور حتى اتصل وزير الدفاع برئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد ، مخبرا من طرف (السلطة العليا في البلاد) أن مسألة الجلاء ليست من اختصاص الحكومة ، وانها من اختصاص صاحب الجلالة وحده .

ولم يستغرب اخواننا هـــذه المناورة المكشوفة ، بل استمروا في تهيىء التدابير اللازمة في الموضوع .

وهذه الخطة التي كنا نرى ضرورة اتباعها على الصعيد الرسمي :

١ – إلغاء كل التشريعات التي تخول للجيش الفرنسي امتيازات أو أي وضع قانوني في المغرب وتطبيق نفس المبادىء التي تطبقها أية دولة مستقلة ازاء الجنود الاجانب .

٢ – القوات الملكية المسلحة : والقوات المساعدة التابعة للداخلية والدرك والأمن الوطني وحرس الغابات ومستخدمو الدولة يجب أن تستغني جميعها عن الموظفين والضباط الفرنسيين كيفما كانت وضعيتهم في هذه الادارات والهيئات .

ويتحقق هذا بأن تضع الحكومة جميع المساعدين الفرنسيين تحت تصرف الحكومة الفرنسية عند بدء تنفيذ الخطة .

٣ – تقوم وزارة الخارجية باعداد الاجراءات التي يمكن اللجوء اليها عند الحاجة امام هيئة دولية لفصل النزاع بين الحكومة المغربية وجيش الاحتلال .

٤ – تحضر الحكومة كل التدابير الرامية في الميدان الداخلي الى :

آ – تعبئة الرأي العام الوطني .

ب – حماية الاجانب القاطنين بالبلاد .

ج – تنسيق جميع الاعمال الشعبية بواسطة السلطات .

٥ – يكون فاتح بوليوز على أكثر تقدير هو اليوم الذي سيدخل فيه هذا التخطيط في ميدان التطبيق .

٦ – تستغل هذه المدة الى غاية فاتح بوليوز في اعداد تنفيذ هذه الخطة في الداخل ومحاولة اقناع الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه بوجوب الوصول قبل التاريخ اغلاه الى الاتفاق على يومية الجلاء عن المغرب .

٧ – رفض المذاكرة مع الحكومة الفرنسية على أي أساس من الأسس السابقة التي اقترحتها الحكومة الفرنسية على المغرب ولا تقبل المذاكرة إلا على أساس جلاء سريع غير مشروط .

هذه هي الخطة الواحدة التي كنا نرى أنه سيتحقق بها جلاء جيوش الاحتلال من بلادنا وهي كما يلاحظ متجهة بالخصوص الى القوات الفرنسية لأن القوة الاسبانية ستجلي بجلاء الجيش الفرنسي ، فـاذا لم تفعل فيجب تطبيق نفس التدابير على الاسبانيين .

أما فيما يتعلق بالجيوش الاسبانية فقد أجريت المفاوضـــات وكانت الحكومة الاسبانية تؤكد أنها مستعدة لجلاء جيوشها ، لكن على شرط أن تعامل فرنسا نفس المعاملة . وكان موقف حكومتنا كما سبق أن نشر ذلك في صحافتنا يتلخص في فكرة واحدة .

وهي أن الجلاء سيتحقق بكل الوسائل ، وبدون شرط ولا قيد . وكانت على وشك إبرام اتفاقية على هذا الأساس ، لولا تدخل مبعوث خاص يشغل منصباً في الجيش الملكي ، اتصل بالحكومة الاسبانية وبلغها أن الحكومة الحالية ليست لها أحقية في إبرام اتفاقية تتعلق بالجلاء .

أما فيما يختص بالجلاء عن القواعد الامريكية فقد وصل الأخ عبد الله ابراهيم أثناء زيارته الى الأمم المتحدة الى ابرام اتفاقية مبدئية مع الحكومة

الامريكية وتحديد أجل الجلاء .

وعند مرور الرئيس ايزنهاور من المغرب ابرمت الاتفاقية النهائية لكن أقصى وزير الخارجية من المذاكرة ، ولم يسمح له بالحضور في أية جلسة من جلسات العمل وليس في استطاعتنا أن نعطي تفاصيل عما جرى في هذه المذاكرة السرية ؟ ومن دون شك أنها تناولت قاعدة القنيطرة ، ولا ندري ما قرر في هذا الشأن .

هذه أيها الاخوان الخطة التي وضعناها فيما يرجع لقضية الجلاء . وتلك هي المؤامرات التي أحيطت بها ، ومن المحقق أن موقف اخواننا في الحكومة أحرج الرجعيين وضايقهم ، وهذا الموقف هو إحدى العوامل التي عجلت باقالة الحكومة أعني قبل اجراء الانتخابات وقبل الشروع في تطبيق مخطط الجلاء .

أيها الاخوان :

لقد كان هذا البرنامج الجدي للجلاء ، وطرح قضية الدستور بكيفية جدية هي الدوافع الأساسية التي حملت القصر على إقالة الحكومة الشعبية .

ولكن ماذا حصل بعد ذلك ؟ هل طبقت الحكومة الملكية برنامج الجلاء ذاك ؟ وهل سكتت الجماهير عن المطالبة بالجلاء ؟

لقد استؤنفت المباحثات بين الحكومة الملكية والحكومة الفرنسية في موضوع الجلاء لكن في الخفاء والسر وقد انتهت تلك المباحثات الى ابرام اتفاقية سبتمبر ١٩٦٠ تلك الاتفاقية التي ضمنت للجيوش الفرنسية البقاء في المغرب ثلاث سنوات تحت ستار ما أطلق عليه اسم القواعد المدرسية العسكرية . وكانت تلك السنوات الثلاث هي المدة التي حددها الفرنسيون للتغلب على الثورة الجزائرية .

وغير خاف على أحد الاخطار المحيقة التي تشكلها هذه الاتفاقية على

سياسة المغرب وعلى مصير الثورة الجزائرية ، إذ أن هذه الاتفاقية منحت للجيش الفرنسي وضعية شرعية لم تكن له لا في عهد الحماية ولا في عهد الاستقلال . ثم أن العلاقات التي تربط العسكريين الفرنسيين والغلاة الفاشستيين في الجزائر مثل سالان وجوهو وشال قد جعلت من هذه الاتفاقية اتفاقية أبرمت في الحقيقة مع « الاقطاعية » الفرنسية في الجزائر وضد الثورة الجزائرية . وقد جاءت الاحداث وخاصة تمرد الجنرالات في ابريل ١٩٦١ وقيام الجيش السري تأكيداً للمخاوف التي أبديناها ، وتبريراً حقيقياً صادقاً للتحفظات التي أبداها المناضلون الاتحاديون في المجلس الوطني الثالث الذي عقد في ٢٣ اكتوبر ١٩٦١ .

أجل — أيها الاخوان — لقد قرر المجلس الوطني لمنظمتنا معارضة الاتفاقية العسكرية من أجل تحرير التراب العربي وتضامنا مع الثورة الجزائرية ، وكان لهذا القرار وقع كبير في أوساط الجماهير الشعبية كما تذكرون ، فقد قامت جماهير شعبنا بمناسبة فاتح نوفمبر بمظاهرات صاخبة قاومتها السلطات مقاومة عنيفة واحياناً وحشية . ولم تكتف السلطات الحاكمة بذلك فقط ، بل منعت التجمعات وحمت ثكنات الجيوش الفرنسية بالجيش الملكي المغربي كما القت القبض على عدد من المناضلين .

لقد شعرت الحكومة الملكية بخطورة الموقف وبمعارضة الرأي العام المغربي لهذه الاتفاقية فارادت أن تفرضها بالقمع والحديد والنار .

ومن غريب الصدف — بل لعل هذا ليس صدفة — أن الظهير المعدل لظهير تنظيم حرية الصحافة قد خرج للوجود في الجريدة الرسمية في نفس الاسبوع الذي أعلن فيه عن الاتفاقية العسكرية . وذلك الظهير الذي يخنق حرية الصحافة خنقاً . وأنتم لازلتم تذكرون جميعاً ذلك الحجر المتواصل الذي كانت تتعرض له صحفنا اليومية والاسبوعية

مدة شهر كامل ، والحصار الذي كان مضروباً على المطبعة ، والجو الارهابي الذي بدأ يعم سائر انحاء البلاد ، بل أن الحكم الفردي لم يجد بداً من الرجوع الى قضية المؤامرات المزعومة فاستؤنفت الاعتقالات في صفوف المقاومين اولئك المقاومون الذين حكموا فيما بعد ، ثم اعدموا أخيراً .

لقد عبأت الجماهير نفسها وجهودها ضد الاتفاقية المشؤومة ودامت المعركة أربعة أشهر أبرز فيها الاتحاد الوطني خذلان الحكومة الملكية للثورة الجزائرية وتناقضها مع الخطة التحريرية التي كانت تدعي السير على هداها خاصة بعد مؤتمر الدار البيضاء الافريقي .

وأمام ضغط الجماهير الشعبية : وأمام اصرارها على مقاومة الاتفاقية المشؤومة اقتنع محمد الخامس بضرورة مراجعة اتفاقية الجلاء واعادة النظر في تجربته برمتها ذلك ان نضال الاتحاد ضد الاتفاقية ومن أجل التضامن مع الجزائر لم يوقف نضال جماهيرنا وكفاحها من أجل تزويد البلاد بمؤسسات ديموقراطية .

وشعر محمد الخامس بفشل تجربة الحكم الملكي المباشر ، وكانت اتفاقية الجلاء المزعوم من أهم العوامل التي جعلته يدرك المؤامرات المحيطة به إذ ذاك ؛ ومهما كان الأمر فمن المؤكد أنه صرح لمساعديه ولبعض الوزراء ، انه سيلغي الاتفاقية وأنه سيجعل حداً لتجربة الحكومة التي كان يرأسها ؛ وانه سيعطي الكلمة للشعب ، بمجرد خروجه من المصحة .

بعد وفاة محمد الخامس

.. لكنه لم يخرج من المصحة حياً ، وتوفي :

توفي محمد الخامس قبل أن يتم الجلاء ؛ ودون أن تكون للبلاد مؤسسات دستورية . وأمام موجة الاندهاش والحيرة بالنسبة إلى المستقبل

حدد الاتحاد الوطني الموقف الذي كانت الظروف والمصلحة العامة للبلاد تفرضه .

فقد شرع في اتصالات مع سائر الهيئات السياسية من أجل تكوين « جبهة موحدة » لكن لم تمض أيام قلائل حتى أصبح يتبين لنا من خلال هذه الاتصالات الهوة الساحقة التي تفصل بيننا وبين الهيئات المذكورة .

واذ ذاك اجتمعت اللجنة الادارية ، وأضيف الى أعضائها ممثلون عن سائر الأقاليم لتبحث الموضوع وتحدد الموقف بدقة وصراحة .

وكان أول ما اهتمت به اللجنة الادارية هو اعطاء مدلول واضح « للجبهة الموحدة » حتى يجعل حداً للبس ولأغراض المتآمرين فالجبهة الموحدة بين الهيئات السياسية تعني في نظرنا الاتفاق على برنامج ذي نقطة معينة تلبي رغبات الشعب المغربي المستعجلة وترجع للبلاد ثقتها من حيث النظم السياسية والادارية . وقد وضحنا برنامجنا في بلاغ يتضمن الشروط الآتية للمشاركة في تأسيس أي جبهة أو اتفاقية مع الاحزاب الأخرى .

١ — تحديد تاريخ للانتخابات العامة من أجل تأسيس مجلس وطني لوضع دستور ديموقراطي للبلاد ، يضمن الحريات العامة ، ويعطي مدلولاً لنظام فصل السلطات .

٢ — وضع حد لنظام الحكم الملكي المطلق بتشكيل حكومة ائتلافية موقتة تكون مهمتها السهر على اجراء الانتخابات بكيفية حرة . ويجب أن تتمتع هذه الحكومة بالسلطات اللازمة التي تجعلها قادرة على تحمل مسؤولياتها أمام الرأي العام وأمام رئيس الدولة . ومن أجل ذلك ، يجب أن يصدر ظهير فيه تحديد لسلطة الحكومة ومهامها ، في انتظار اجتماع المجلس التأسيسي .

فلم يقبل حزب الاستقلال هذه الشروط ، وادعى أنه ينوي اقناع الملك بقبول مطلب الدستور ، وفي انتظار هذا الاقتناع فانه لا يتخلى عن المشاركة في الحكم وهكذا اتضح الأمر وأزيل الستار مرة أخرى ، عن المناورات والنوايا الحقيقية لزعماء هذه الهيئة .

هذا وقد استدعينا من القصر الملكي ، وكانت لنا مذاكرة صريحة مع الملك الحسن الثاني ، حيث وضحنا وجهة نظرنا ، وحددنا الشروط الضرورية التي على أساسها نستطيع أن نشارك في أية حكومة ثم بطلب منه قدمنا له مذكرة تلخص موقفنا ومقررات الهيئات المسؤولة في الاتحاد .

ولم تمر أيام حتى تأسست الحكومة الحالية ، تحت رئاسة الملك الملك نفسه وهي تمثل السيطرة الاقطاعية في وجهها الاكمل ، وتحتوي على خليط من العناصر قبلت أن تشارك في الحكومة بدون برنامج ولا أدنى وعد بالنسبة لرغائب الشعب .

وسنتناول الوضع الراهن ، الناتج عن هذا التطور ، بالبحث اللازم من ضوء تجربة السنتين الماضيتين .

المجلس الوطني الرابع ١٩٦١

قرر عزم الحكم الاقطاعي على متابعة تجربته ، بالرغم من التطور الاخير الذي تكلمنا عنه قبيل وفاة محمد الخامس ، كما قرر الاتحاد الوطني من جانبه التمسك بمبادئه والوقوف موقف الوضوح والصراحة وفاء لرغبات الجماهير وللصالح العام الوطني .

وقد اجتمع المجلس الوطني الرابع خلال شهر يونيه ١٩٦١ ، في الظروف التي وصفناها والمداولات التي راجت في المجلس انتهت الى ابراز العناصر الآتية :

١ — ان الحكم الملكي المطلق عازم على الاعتماد على الاقلية الاقطاعية التي كانت حليفة الاستعمار ، يوم كان الشعب يطالب ويضحي بدمائه من أجل محمد الخامس الى المغرب . وانه يسعى ، بوسائل الدولة وأموال الشعب في تركيز شرذمة من البورجوازية الانتفاعية التي تأمل أن تصبح مشاركة للرأسمال الاجنبي بالمغرب .

٢ — ان الحكم الملكي المطلق ، جعل من رئيس الدولة ، رئيساً لكتلة حكومية تحوي هيئات سياسية مصطنعة ومتنافرة متخالفة لايجمع بينها إلا الخوف من الشعب والتنكر لرغبته في ممارسة السيادة ومراقبة الحاكمين .

٣ — أمام هذا الوضع ، يتضح أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أصبح المتكلم الواعي والحازم باسم الجماهير الشعبية عمالا وفلاحين وتجار متحررين من التأثير الاجنبي ، وأن لهذه التشكيلات الجماهيرية مصالح مشتركة ومتضامنة كل التضامن أمام سيطرة الحكم المطلق واتجاهه المنافي لرغبات الشعب .

٤ — وان الطريق الذي يجب سلوكها لاخراج المغرب من الوضع هي النضال من أجل استرجاع السلطة الى الشعب .

ولا سبيل الى ذلك الا في ايجاد أجهزة داخل الاتحاد ، محكمة التنظيم والتنسيق ، حتى تكون القاعدة الشعبية على صعيد الحي أو الدوار متصلة بالهيئة المسؤولة على الصعيد الوطني . وبالجملة ، تبين خلال المجلس الوطني الضرورة الملحة في توحيد صفوف المناضلين ، توحيداً يتلاءم مع الظروف الجديدة التي أصبحنا نعيش فيها أمام تكتل الاقطاعية والرجعية والعناصر الانتفاعية التي تعقد أملها على مساندة الاستعمار لها .

على ضوء هذا التحليل قرر المجلس الوطني أن يعقد المؤتمر العام للاتحاد ،

وكلف لجنة منتخبة من بين أعضائه لتهيء هذا المؤتمر على أساس تمثيل واسع للقاعدة الشعبية .

ومهمة المؤتمر ، حسب قرار المجلس الوطني تتلخص في نقطتين أساسيتين :

١ – وضع نظام داخلي ، تعمل في إطاره أجهزة الاتحاد على الصعيد المحلي ، أو الاقليمي أو الوطني : كما يحدد اختصاصات ومسؤولية كل هيئة من الهيآت المذكورة .

٢ – تحديد اتجاه مذهبي للاتحاد الوطني حتى تعرف مبادئنا وغاياتنا البعيدة وحتى نستطيع وضع الخطوط الرئيسية لبرامج العمل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي .

من أجل هذا أنتم اليوم مجتمعون ، أيها الاخوان ، ولنا كامل الثقة في أننا سنخرج من هذا المؤتمر بالقرارات التي تكون في مستوى الحالة في الداخل والخارج ، وبعزم جديد لمواصلة الكفاح في نظام أكمل ، حتى ينتصر الحق ، وتعود الكلمة للشعب .

تجربة الحكم المطلق بعد سنتين

شاءت الظروف ، أيها الاخوان ، أن يكون اجتماع مؤتمرنا هذا بتاريخ ٢٥ مايو ، أي بعد مرور سنتين على نظام الحكم الملكي المطلق .

وإذا أردنا أن نستعرض بايجاز كيف تطورت شؤون البلاد خلال هذه المدة وجب قبل كل شيء أن نؤكد ظاهرة أساسية كان الحكم الفردي ولا زال يتسم بها .

كل الحكومات التي تكونت في المغرب منذ احرازه على الاستقلال الى تاريخ ماي ١٩٦٠ لم تكن حكومات بالمعني المتداول ، أعني لها اختصاصات مضبوطة ومسؤوليات محدودة ، وذلك لأن وسائل التنفيذ كانت دائماً تعوزها ، نظراً لتمسك الحكم الملكي بهذه الوسائل واحتفاظه

بها . فوزارة الداخلية كانت دائماً تحت النفوذ المباشر للحكم الملكي ، ولا تخضع لقرارات الحكومة . وكذلك الأمر في وزارة الدفاع ، وقيادة الجيش والأمن الوطني والدرك الملكي – هذا زيادة على السلطة التشريعية التي بقيت بالطبع في يد الحكم الملكي : أما تحديد السلطة التنفيذية ، التي تكون عادة بيد الحكومة ، فلم يقبل الحكم الملكي اصدار أي قانون عام وواضح في شأنها .

وكان دور ولي العهد السابق دوراً أساسياً كما يعلم ذلك كل واحد فكان يمثل سلطة قوية ، تعطي الأومر والتعليمات إلى وزارة الداخلية والدفاع والأمن ، والدرك وبتعامل مع الدول الاجنبية مباشرة ، وكذلك كان دور مدير الديوان الملكي ، الذي في كثير من المناسبات يخول لنفسه ، إعطاء الأوامر مباشرة لبعض الوزارات والمصالح العمومية . وخلاصة القول ، كانت هناك سلطة اسمية ، هي الحكومة ، والى جانبها سلطات تعمل على هامش القانون ، بحكم الواقع ولا تخضع لأية مراقبة أو نظام . وهكذا تبين أسباب الخلط والمتناقضات وتنازع المسؤوليات الذي ينتهي إلى الاعمال المشاريع وتعميم الفوضى .

هل كان هذا مقصوداً ؟ نقول إنه كان مدبراً حسب تخطيط دقيق ليؤدي الى إقامة حكم مطلق اقطاعي .

وقد أدى الى ذلك بالفعل ، منذ ماي ١٩٦٠ ، بعد إقالة الحكومة التي كان يرأسها عبد الله ابراهيم .

أصبح للحكم الملكي احتكام عام شامل على سائر السلطات : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، السلطات المدنية والعسكرية . فهو الحاكم بأمره ، لايقبل لنفوذه ولاختصاصاته أي حد .

ماذا فعل الحكم المطلق بكل هذه السلطات ؟ هل ، على الاقل ،

استعملها ليجعل من الاجهزة الادارية أجهزة متجانسة جادة في العمل ، تتسم بفعالية أكبر في إنجاز المشاريع التي تركناها وهي في طريق التنفيذ.

١ ــ انحلال الجهاز الاداري

أدى الحكم المطلق الى النتيجة التي يشاهدها المواطنون وحتى الاجانب وهي تدهور عـــام وفقدان كل مسؤولية في سائر الاجهزة الادارية والحكومية . فأصبح الانحلال شاملاً ، وحطم مابقي قائماً في النظم وعاد الموظفون المخلصون للمصلحة العامة تحت نفوذ أشخـاص لاكفاءة لهم ، نصبوا على رأس بعض المصالح بدافع الشهوة والنزعة السياسية المحضة .

وزيادة على التدهور والانحلال ، اصبح الارتشاء أسلوباً عاماً ، يشمل سائر المرافق الادارية . وكل موظف خولت له نفسه أن يؤدي واجبه المهني في أمانة ونزاهة إلا وأبعد على أساس أنه مشبوه فيه وفي اخلاصه لنظام الحكم.

ولن نكون مغالين في القول اذا أكدنا أن نظام الارتشاء والمحسوبية يقصد منه كسب تأييد بعض العنـــاصر للحكم المطلق ومكافأة لهم على حضورهم وانسياقهم وتملقهم الدنيء ، لدرجة أن أصبح المغرب ، بعد ما كان الماضي يتمتع بسمعة حسنة ، يبلغ الرقم القياسي في هذا الشأن من بين الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال ولا حديث اليوم في الاوساط الاقتصادية والمالية ، في المغرب وخارجه ، إلا عن الفضائح المتوالية وعن هذا الداء العضال الذي يخرب دواليب الدولة ، والذي يتحمل الحكم المطلق كل المسؤولية في وجوده ، واستمراره وتفاحشه يوماً بعد يوم .

من المفيد هنا أن اعطاء صورة كاملة عن عواقب الوضع في ميدان التعليم ، والصحة والسياسة الاقتصادية والمالية والتجارة الخارجية ، فنحن نتناول بالبحث سائر مظاهر الفوضى والفساد في صحيفتنـا ، اليومية ، وسنقتصر هنا على عناصرها البارزة .

٢ ــ أين نحن من التصميم الخماسي

شرعت حكومتنا في نهيء التصميم الخماسي منذ سنة ١٩٥٨ ، وأنجزت الدراسات الوافية في سائر مرافق الحياة الاقتصادية . وكنـا على وشك تقديم المشروع لولا الاقالة المفاجئة التي أبعدتنا عن المسؤوليات وكيفما كان الحال فاننا تركنا ، كما تدل على ذلك الوثاق والمستندات مشروع تصميم يعتمد على نقطتين أساسيتين :

● اصلاح زراعي جذري ، يقضي باسترجاع سائر أراضي المعمرين وأراضي الاحباس وأراضي الاقطاعيين والخونة لتوزيعها على الفلاحين الصغار مع اقامة نظم محلية لانشاء تعاونيات للانتاج وبيع المنتوجات الزراعية .

● إنشاء عدة وحدات صناعية ، من الصناعات الأساسية ، على أساس ما يوجد لدينا من مواد أولية وطاقة . وأكدنا أن سنة ١٩٦٠ ستكون سنة التصنيع .

وقد كنا أعددنا لذلك الوسائل المالية الداخلية لانجاز المشاريع الأولى الأساسية مثل المركب الكيماوي بآسفي وصناعة الفولاذ بالناظور. وتركنا عند خروجنا من الحكومة ، في حساب خاص ، ما يقرب من ٣٠ ملياراً من الفرنك ، معدة لتمويل هذه المشاريع وغيرها .

أين نحن اليوم من التصميم ؟

● كل واحد يعلم اليوم أن مشروع الاصلاح الفلاحي الجذري ألغي إلغاءً كلياً وحل محله اصـلاح يرمي في لبس وغموض الى تحسين وسائل الانتاج لدى الفلاح المغربي والى حد اليوم ، حتى هذا الاصلاح لم يظهر للوجود ، فضـلاً عن كونه لا يستطيع أن يغير شيئـاً من حالة البؤس والشقاء . لكن الاقطاعية الفلاحية ، من مغار ومعمرين يجدون اليوم

كل أنواع المساعدات ، وبالأخص القروض ذات الأمد الطويل ، لشراء الاراضي وتجهيزها بالآلات الميكانيكية .

أما المشاريع الصناعية التي كانت كلها ، باستثناء معمل صنع السكر الخام الذي يظهر أنه في طريق الانجاز لم تنفذ وهكذا ضاعت سنتان من التصميم الخماسي في الفوضى والمؤامرات المخجلة وأصبح المسؤولون اليوم يفكرون في ارجاء بعض المشاريع الى أمد بعيد .

ولتكون لنا فكرة واضحة عن الأشياء يجب أن نذكر أن التصميم الخماسي الرسمي يدعي أنه يستطيع أن يوظف ٨٨٠ ملياراً من الفرنكات خلال السنوات الخمس ، يعني معدل ١٧٠ مليار سنوياً . أين نحن من الهدف : لا يستطيع أحد أن ينكر أن المغرب ، خلال السنتين المذكورتين لم يستطع حتى تحقيق ٦٠ ٪ من هذا القدر المزعوم .

الانعاش الوطني

والحقيقة ان التصميم الخماسي أعطى فرصة للحكم المطلق ليتبنى افكارنا ومشاريعنا بعد افراغها من مدلولها الأول . وبعد الخطب الرنانة والقصائد والبلاغات نسي التصميم الخماسي في سلة المهملات ، وتوجه الحكام ، كعادتهم إلى عمل براق سموه « بالانعاش الوطني » بعد ما سمي « بالتعبئة العامة الوطنية » وكل واحد يذكر نص الخطب التي ألقيت عند ابتداء هذه العملية :

فقد وعدنا بالقضاء على البطالة في البوادي والمدن ، وقدمت لنا أرقام تحصي العاطلين وعدد يبلغ ما يقرب من مليون ونصف .

وبذرت في هذه عملية ما يقرب من ١٤ ملياراً في ضمنها القمح الأمريكي ، وتبين بعد مدة شهور أنه لا يكفي للحكم المطلق أن يتبنى

أفكار المعارضة ومشاريعها لتصبح هذه الأفكار نافذة المفعول — وتبين بعد سنة ان الحكم المطلق لم يستطع أن يشغل حتى ٥ ٪ من اليد العاملة العاطلة ، وان القمح الأمريكي لا يدوم .

ولعل المساعدة التي ترجى اليوم من فرنسا ، والتي تدل كل القرائن على أنها سيكون لها مقابل سياسي ، ستخصص للانعاش الوطني ، لكن مساعدة فرنسا هي أيضاً لا تدوم ، وستظل المشاكل الجوهرية قائمة .

مصارف الدولة

هذا وإذا كان الحكم القائم عاجزاً عن تطبيق التصميم الخماسي والانعاش الوطني وإذا كان عاجزاً عن توظيف رؤوس الأموال في المشاريع المذكورة ، فانه قادر كل القدرة على الاتلاف والتبذير .

فلقد بلغ عجز ميزانية هذه السنة ما يقرب من ٤٥ مليار وهي تقريباً ٢٥٪ من ميزانية التسيير ، هذا فضلاً عن عجز السنة الفارطة الذي تعدى ٣٠ ملياراً . وتسدد النفقات بالقروض القصيرة الاجل التي تقدمها الابناك الخاصة لخزينة الدولة وستكون سنة ١٩٦٣ في حالة افظع واشنع نظراً لكون المداخل المنتظمة سوف يعسر تحقيقها .

لذلك قرر الحكم الفردي ما سماه باصلاح الضرائب وليس هنالك اصلاح حقيقي ، وانما حرص في ان تتضخم مداخل الدولة لسد حاجيات التبذير والاسراف فلو كانت الحكومة الحالية تريد حقيقة النهوض بمستوى العيش وتوظيف رأس المال في المرافق المنتجة لأعطت الدليل على هذا الاتجاه بالتقليل من المصاريف غير المنتجة .

ميزان الاداءات والتبعية الاقتصادية

وعواقب هذا الموضع ، الذي يرجع المغرب الى الوراء ، تبرز في

ميزان التجارة وميزان الاداءات مع الخارج . فالعجز التجاري اصبح يتفاحش مع منطقة الفرنك حتى وصل إلى ما يقرب من ٣٠ ملياراً . ويضاف إلى هذا القدر قدر مماثل له يتعلق بعدة مليارات توجه كل سنة إلى فرنسا ، من جراء المساعدة الفنية وأرباح الشركات الأجنبية وتهريب رؤوس الاموال بكيفية سافرة أو على أي طريق آخر ، وكيف سيسدد المغرب ، وفرنسا لا تستطيع ان تتعدى مبلغ ١٥ مليارا من النفقات داخل المغرب .

وبدلاً من ان تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة ليتحرر المغرب من الناحية التجارية وبالخصوص ونحن مقبلون على مشاكل أكبر من جراء تكوين السوق الاوربية المشتركة ، تتجه الحكومة إلى طلب المساعدة المالية من فرنسا ، لتكوين اعتماد مالي من اجل الانعاش الوطني ، وتسديد عجز ميزان الاداءات . وهذه هي التبعية الاقتصادية في وجهها الصريح . واذا كانت لنا مبررات في الماضي ، أعني السنوات الأولى بعد الاستقلال في هذا الميدان ، فلم يبق اليوم لذلك أدنى مبرر وخصوصاً بعد اجراءات اكتوبر سنة ١٩٥٩ اللهم إلا اذا كانت التبعية — وهذا هو الواقع — في مقابل مساندة السياسة التي يرجى الحصول عليها .

وستبين الأيام القريبة نتائج الاتصالات الجارية على وجهها الحقيقي .

الحكم المطلق والمؤسسات التمثيلية

هناك مؤسسات تمثيلية على الصعيد المحلي ، مثل المجالس البلدية والجماعات القروية من جانب ، والغرف التجارية والصناعية من جانب آخر .

وكنا نأمل ، رغم كل الظواهر المعاكسة ، أن يعترف الحاكمون لهذه الهيئات بحقها في تسيير شؤونها : ويساعدوها على اداء مهمتها لكن لم تمض بضعة أسابيع حتى أظهرت الادارة عزمها على مضايقتها ونكران حتى الاختصاصات الضيقة التي قررها القانون ، بل رأينا الادارة في عدة قرى تطارد المنتخبين ، وتزج بهم في السجون ، لأنهم يطالبون بممارسة سلطتهم القانونية .

ومقصود الحكم المطلق واضح : هو محاولة اعطاء الدليل على ان تجربة المجالس المنتخبة تجربة فاشلة ، وان النظام الذي يصلح لهذه البلاد على الصعيد الوطني او المحلي ، هو نظام الحكم المطلق الذي خلفه آباؤنا الاقدمون !

وكذلك الشأن فيما يتعلق بالغرف التجارية والصناعية ، فان لها اختصاصات واضحة مسطرة في القانون ، لكن الادارة تتنكر لذلك وتتجاهله ، وتخرق القوانين التي وضعتها بنفسها .

غير ان هذا التصرف ، الذي لا نستغرب منه زاد من يقظة الجماهير ومن وعي الناخبين ، وابرز مساوىء الحكم المطلق على ضوء النهار .

فهل بعد هذا يجدر بنا أن نتكلم عن ما سموه بمجلس الدستور ؟ كلكم تذكرون موقف الاتحاد الوطني من هذا المجلس المزيف الذي ليست له أدنى أحقية لوضع دستور الامة .

وبينت الظروف اننا لم نكن في حاجة إلى مهاجمته . فهي مؤسسة ، من حيث تكوينها ؛ معلولة . قبل أصحابها ان يجتمعوا على ضلال : وهذا الضلال هو التنكر لحق الشعب في أن يضع دستوره بواسطة مجلس تأسيسي منتخب لامعين . وهكذا لم تكن الجلسة الاولى ، حتى تفرق في ضجيج وسب وصراخ . وانتهت حكايته على شكل كوميديا هزلية . وحكم

عليه بالاعدام . لكن الحكم الفردي المطلق يظهر أنه يتجه لإخراجه من قبره ليعد لنا الدستور المنتظر .

هذه بعض الجوانب المتعلقة بعمل الحكم الاقطاعي فيما يرجع للسياسة الاقتصادية والمالية والشؤون الداخلية .

ولنتعرض الآن لبعض الجوانب من السياسة الخارجية .

قضية موريطانيا

كثيراً ما يدعي خصومنا ، ليبرروا فشلهم الذريع ، ان حكومتنا لم تقم بأدنى عمل في شأن قضية موريطانيا .

وهذا محض ادعاء ومسخ للحقيقة .

ان حكومة عبدالله ابراهيم هي أول حكومة أثارت قضية موريطانيا في الامم المتحدة ، في الخطاب الرسمي الذي تعرض فيه القضايا عند افتتاح دورة سنة ١٩٥٩ .

وزيادة على ذلك ، أثيرت هذه القضية وسجلت في جدول أعمال الجامعة العربية بل أكثر من هذا ، وقعت اتصالات بالدول العربية وبعض الدول الافريقية والآسيوية وحررت بلاغات مشتركة تحتوي على ضرورة معالجة قضية موريطانيا واعتبار هذا الجزء من التراب الوطني .

وكانت حجتنا منطقية ، ديموقراطية واقعية ، ترمي حقيقة الى تحرير موريطانيا من السيطرة الاجنبية والحاق المغرب الجنوبي بجزئه الشمالي لكن على أسس شعبية ديموقراطية تضمن لنا تفهم الاقطار الافريقية ومساندتها ، وكان داخل موريطانيا حزب النهضة ، يعمل على هذا المنوال ويتمتع بثقة الجماهير هناك ، نظراً لثقتة في اسلوبنا ونظراً كذلك لأمله في أن يصبح المغرب بلاداً ديموقراطية ذا نظم وقواعد يطمئن اليها .

لكن الحكم الفردي غير اتجاهه تحت تأثيرات ، تمتاز بسوء التدبير والبهرجة الفارغة والوعود التي ليس لها أدنى أساس .

وكانت النتيجه ان قبلت موريطانيا في الامم المتحدة ، وان موقف روسيا لم يكن له علاقة مباشرة بصميم قضية موريطانيا ، وتبين اليوم للجميع ان الوفود التي جابت مختلف القارات لم تأت بأدنى نتيجة خلافاً لما كانت تدعيه .

بل أصبحنا اليوم نشاهد أعضاء مؤتمر الدار البيضاء ، يصوتون لقبول موريطانيا في عدة من اللجان التابعة للامم المتحدة .

وكان موقف المغرب ، هو الخروج من هذه اللجان ، ولكن كان يخرج وحده ، حتى أصبح في عزلة تامه . واذ ذاك اضطر ان يعترف بالأمر الواقع ، وشغل مقعداً إلى جانب ممثل موريطانيا .

ثم تبذل المساعي لدى حكومة السينغال لتتوسط لنا عند ابن دادة ، ويطلب بالحاح من الجنرال دوكول ان يستعمل كل نفوذه ليخرج الحكم الفردي من هذه الورطة .

هذا مصير قضية موريطانيا لليوم : الحكم المطلق هو المسؤول عنها ومسؤول كذلك بتصرفه وسوء تدبير سياستنا عن الموقف الجديد الذي اتخذه حزب النهضة الذي يئس من المغرب : وقبل المشاركة في حكومة ولد دادة .

ولكن هل يجب اليأس من حل المشكلة ؟

نحن الاتحاد نقول ونؤكد ان حل قضية موريطانيا لا يمكن ان يأتي على يد الجنرال ديغول : ولكن على يد شعب موريطانيا والمغرب ونقول ونؤكد ان حل القضية ، على أساس ارضاء الرغائب الحقيقية للشعب ، يوجد داخل المغرب . وهو الرجوع الى الارادة الشعبية وتنظيم

البلاد تنظيما ديمقراطياً ، وإذ ذاك يطمئن لنا الشعب الموريطاني وتصبح الامكانيات جدية واضحة .

المغرب العربي

لقد علمتم أيها الاخوان ، من خلال التقرير التوجيهي ، مقدار تشبثنا بانشاء مغرب عربي صحيح : على أسس شعبية ثورية .

وقد أتاحت لنا الفرصة من قبل ، أن ننذر بأنواع المناورات التي يقوم بها الاستعمار الجديد وعملاؤه الذين يريدون انشاء مغرب موحد لكن لصالح ذوي المصالح الرأسمالية والبورجوازية ، والانتفاعية وأنتم تعلمون الموقف الصريح الذي اتخذناه عند ما أسست تلك الهيئة الوزارية المشتركة بين المغرب والجزائر .

لكن في الحقيقة ، أخرج اخواننا الجزائريون ، حين طلب منهم بكيفية ملحة مستعجلة تكوين هذه اللجنة . ولم تمض أيام حتى تبين أن أصحاب الفكرة أرادوا من ورائها احداث المنافسات الفردية والنزاعات الطويلة حتى تقضي على فكرة المغرب العربي الموحد ، اذ كيف يعقل أن تكون الخطوات الأولى في هذا المضمار ترمي الى اقصاء أحد المشاركين . وعلى أي حال اتضح الامر ، عند رجوع الاخوان الجزائريين المعتقلين وأفهمت الحكومة المغربية ، أنه من العبث الاستمرار في هـــذا السلوك الذي لا يمكن أن يؤدي الا الى اقبار مشروع الوحدة .

وهذا مظهر من مظاهر سياستنا الخارجية الذي لا يمكن الا أن نتألم له : وواجبنا التنديد بسائر المناورات أو كل سلوك يبعث على الشك في حسن النية والعزم الصادق على انشاء مغرب موحد وفقاً لرغبة جماهير شعبنا .

هذه منجزات الحكم المطلق ، ان كان في الإمكان أن تسمى منجزات.

وهي تعبر بوضوح عن الوضع الراهن في جميع وجوهه . واذا حاول هذا الحكم في غالب الاحيان أن يتبنى شعارنا ومواقفنا ، فانه يفعل ذلك قصد افراغها من معانيها الثورية وتزييفها . غير أنه كيف ما فعل يجد نفسه في مأزق وفي متناقضات مستمرة اما وعي الجماهير ، فهو لا يتغير باللبس وتزييف الشعارات ، فهو اليوم يعرف كيف يصححها ويدرك تمام الادراك مواطن التآمر والتدليس .

ولقد أحرجنا موقف الحكم المطلق من قضية الجزائر وهكذا جند الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في فترة وجيزة جداً ، الرأي العام المغربي تجنيداً قوياً لمناصرة القضية الجزائرية باستمرار والاهتمام بتطوراتها اهتماماً متزايداً متواصلا .

وهكذا عاشت جماهير شعبنا طوال السنة الماضية ، معركة أخرى هي معركة مساندة القضية الجزائرية :

١ — في وحدة التراب الجزائري وافشال المناورات الفرنسية التي كانت ترمي الى اقتطاع الصحراء عن التراب الجزائري احياناً ، والى تقسيم الجزائر أحياناً أخرى . خاصة تلك المناورات التي برزت بمناسبة المباحثات الاولى حينما اثيرت قضية الدول المتاخمة للصحراء .

٢ — في مقاومة الاعتداءات الفرنسية على قواعد الثورة الجزائرية بالمناطق الشرقية القريبة من الحدود .

وكانت الحملات ضد هذه الاعتداءات هي في نفس الوقت مساندة لقواعد جيش التحرير بالمغرب .

٣ — وفي شن حملة كللت بالنجاح من أجل تحرير الزعماء الجزائريين الخمسة خاصة خلال اضرابهم عن الطعام للمطالبة باحترام كرامتهم وكرامة اخوانهم باقي المعتقلين الجزائريين . وقد كانت جماهير شعبنا في الرباط ومكناس والبيضاء

ووجدة وغيرها من المدن والقرى تعبر عن أروع الامثلة في التضامن مع الشقيقة المجاهدة .

٤ – حمايه فكرة وحدة المغرب العربي من الاستغلال والتشويه خاصة بعد تصريح فاس كما شرحنا ذلك فيما قبل .

اخواني المؤتمرين :

لقد استعرضنا فيما سبق الحياة النضالية للاتحاد . وهي المعركة التي ابتدأت منذ اليوم الاول من تأسيسه ولا زالت مستمرة الى اليوم .

واستعرضنا نتائج المعارك التي خاضها الاتحاد والانتصارات التي حققها بعد كل معركة . كما استعرضنا في مقابل ذلك تجربة الحكم الفردي المباشر التي مر عليها عامان كاملان .

فلنستعرض الآن الجانب الداخلي التنظيمي في منظمتنا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

ايها الاخوان :

كلكم تعلمون ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منظمة جماهيرية وحركة شعبية جديدة واسعة . ولذلك كانت هاته الفترة التي مضت من حياته الى اليوم ، علاوة على ماعاش خلالها الاتحاد من معارك مستمرة كانت هاته الفترة ، فترة تنظيمية .

لقد كانت تنظيمات الاتحاد على مرحلتين : المرحلة الاولى من ٢٥ يناير ١٩٥٩ الى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٩ ، والمرحلة الثانية من ٦ سبتمبر الى اليوم .

لقد قام الاتحاد الوطني في الوقع يوم ٢٥ يناير حينما انتفضت جماهير شعبنا التي كانت تابعة للقيادة التقليدية وسحبت ثقتها من هذه القيادة المنحرفة التي خانت ثقة الجماهير . وتأسس الاتحاد الوطني رسمياً في ٦ سبتمبر حينما قررت القواعد الشعبية في مختلف الاحزاب السياسية نبذ قياداتها التقليدية المتفسخة

وقررت تكوين منظمة جماهيرية تسيرها الجماهير نفسها .

ولم يكن وضع تنظيمات الاتحاد بالأمر الهين اليسير ، لان المبادىء التي كانت هي الباعث على انتفاضة ٢٥ يناير وعلى تشكيل الاتحاد يوم ٦ سبتمبر كانت رفضاً لجميع الاساليب الحزبية المتبعة لغاية ذلك التاريخ . لقد كانت الضرورة تقضي وضع تنظيمات على الصعيد المحلي والاقليمي والوطني بشكل يضمن الديمقراطية واللامركزية والتسيير الجماعي والتخلص من البيروقراطية والقضاء على الرواسب الحزبية العفنة ووضع تشكيلات وتنظيمات من هذا النوع ، وعلى صعيد المغرب كله يتطلب مجهودات كبيرة ، وعدداً من الاطارات المقتدرة المخلصة المحنكة . وهذا لايتيسر بسهولة .

لكن مقتضيات الكفاح التي استلزمتها المعارك التي خاضها الاتحاد الوطني منذ نشأته لم تترك لقيادة الاتحاد الوقت الكافي لإعداد مدارس الاطارات الكافية ، كما ان انشغال المناضلين بهذه المعارك المستمرة صرفت جهودهم عن التنظيم ومتابعته .

صحيح أن الاتحاد الوطني تمكن كل سنة من تنظيم مدارس للاطارات التي تنقل الحركة من مواجهة المسؤوليات الجديدة قبل تسيير الجماعات القروية والمجالس البلدية وتنظيم النقابات الفلاحية الى غير ذلك ، ولكن معظم المسيرين قد تكوّنوا بالدرجة الاولى – ولا زالوا يكونون – في معمعة النضال اليومي المستمر .

على ان منظمتنا قد وجدت في الاتحاد المغربي للشغل ، وفي الاتحاد الوطني للطلبة مزودين هامين لحركتنا بالاطارات الخبيره المجربة .

أيها الاخوان :

لقد كان لزاماً على الاتحاد الوطني أن يقوم بادىء ذي بدء ، بحملة

تفسيرية واسعة النطاق على أثر الانتفاضة المباركة وتأسيس الاتحاد . تلك الحملة التي صهر فيها بديناميكية وفعالية مجموعة الاطارات العليا لمنظمتنا . وكانت هذه الحملة معركة رائعة انتصر فيها الاتحاد على الخرافات والاساطير التي كانت مستحكمة في أدمغه جماهير الشعب مثل عظمة الزعماء وهالة بعض الاعالين .

وكانت هذه الحملة، حملة تحطيم الخرافات الزعامية ، حملة، بل معركة لمقاومة الخطة الاقطاعية الاستعمارية الرامية إلى تكسير الوحدة النقابية والنيل من منظمة الطبقة العاملة : الاتحاد المغربي للشغل . ومما زاد في صعوبة هذه المعارك أن المناضلين الاتحاديين في المعامل والمناجم كانوا لايرغبون في القيام باضرابات ، حتى لا يعرقلوا نشاط الحكومة التي يقودها اخواننا ، والتي كانت تهدف الى ارساء أسس التحرير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وابراز مبدأ عدم التبعية بكيفية عملية ملموسة . وهكذا كان النقابيون يلتقون مع اخوانهم المناضلين الاتحاديين في معركة ثالثة لمساندة برامجنا التحررية .

تنظيم الجماعات القروية وتكوينها

قلنا ايها الاخوان ان الاتحاد الوطني قد تكون قبيل أول تجربة في هذه البلاد ، فكان لزاماً على الاتحاد الوطني ان يكوّن الاطارات التي ستساهم في تنظيم هذه الحملة الانتخابية وقد اسفرت هذه الانتخابات والحمد لله على بروز عدد كبير من اطارات الشعب الذين وجب تكوينهم ومساعدتهم على أداء مهمتهم خصوصاً ومعظمهم من المخلصين المناضلين المفتقرين الى خبرة ودراية بالشؤون الادارية . فكانت مهمة الاتحاد تبتدىء من تلقين نصوص قانون الاختصاصات الى شرح رجعية ،

ذلك القانون الى اطلاع الاخوان المنتخبين على سير دواليب الادارة الى مساعدة في تحضير اجتماعاتهم ومقرراتهم إلى ارشادهم الى وسائل مقاومة مناورة السلطة ، إلى إيجاد رابطة بين أعضاء الجماعات والبلديات عبر مجموع المغرب .

وهنا يجب أن نعترف أن هذه المهمة لم تكن سهلة ، وانها لم تنجز بتمامها نظراً لاعتبارين أثنين :

١ — ان تعطش المناضلين الى اللامركزية حملهم على التفكير في عدم ربط الاتصال مع الاجهزة المركزية للاتحاد فكانت النتيجة ان تكونت بعض الكيانات الذاتية في بعض الاقاليم مما أضر بسير هذه المجالس نفسها من جهة ، وأظهر بعض الخلل في أجهزة الاتحاد من جهة اخرى .

٢ — والاعتبار الثاني هو عدم توفر الاتحاد الوطني على ادارة تنفيذية مركزية كافية لمواجهة المسؤوليات الجديدة . ولعل ذلك يرجع الى التخوف من البيروقراطية التي كانت الصبغة الواضحة في الحركة بل الحركات السياسية التي ثرنا ضدها .

وبالجملة فان ازدياد التيار القومي والتحرري في البلاد والتدهور الذي اصيب به ، نتيجة لذلك ، الخصوم بسبب نشاط الاتحاد المتزايد وان ازدياد الاوضاع فساداً يوماً عن يوم وسوء تدبير الحكم الفردي كل ذلك جعل القاعدة الشعبية لمنظمتنا تتسع اكثر فأكثر وتثقل الحركة بوزنها وتحملها المسؤوليات الجديدة مع مسؤوليات في التوجيه والتنظيم .

وعي الفلاحين وتنظيماتهم النقابية

ولكن رغم ذلك كله ، رغم قلة الاطارات ، رغم المعارك

المستمرة التي عاشها الاتحاد ، ورغم مناورات الحكم الفردي ومطاردة الادارة للمناضلين الاتحاديين ، فان الفلاحين أصبحوا يدركون وضعيتهم من الحكم المطلق ، وضرورة تنظيمهم ليدافعوا عن حقوقهم ويخوضوا المعركة السياسية .

وهكذا نظمت نقابات فلاحية الشيء الذي يعتبر بحق جديداً في الحياة السياسية والنضالية بالمغرب . وامكن تأسيسها في مدة وجيزة على مستوى الدوائر والجماعات والاقاليم .

وقد بلغت ١٢٨ نقابة فلاحية موزعة على ثمان جامعات اقليمية هذا تفصيلها :

١ — جماعة النقابات الفلاحية بالرباط وعدد نقاباتها ١٢
٢ — » » بمكناس » » ١٥
٣ — » » بفاس » » ١٩
٤ — » » بتافلالت » » ٢٤
٥ — » » ببني ملال » » ١٠
٦ — » » بدكالة » » ١٣
٧ — » » بمراكش » » ٧
٨ — » » باكادير » » ٩

وبالاضافة الى هذه الجماعات تأسست نقابة فلاحية بافليم الشاوية ، وثلاث نقابات فلاحية باقليم تطوان .

والجدير بالذكر ان هذه النقابات كلها يسيرها مناضلون مقتدرون .

نقابات الحرف التقليدية والحركة النسوية

وتنكب هذه النقابات على ممارسة مهامها سواء على الصعيد المحلي أو

الصعيد الاقليمي ، سواء فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة أو المشاكل العامة .

وكما تنظمت النقابات الفلاحية في منظمات نضالية تنظم الحرفيون وقرروا الدخول في دوامه المعارك ضد الحكم الفردي وادارته . وهكذا شهد المغرب في هاتين السنتين حركة واسعة للحرفيين تجلت في اضرابات أصحاب الصناعة التقليدية والمصنوعات الجلدية ومقاومة البضائع الاجنبية خاصة مادة البلاستيك . وهذا تكونت في هذا المضمار أيضاً نقابات واتحادات جهوية وتجارية وصناعية .

نشاط الشبيبة

واتجه اهتمام الاتحاد الوطني — خاصة في الشهور الماضية — الى عنصر الشباب وهكذا تقرر تأسيس منظمة للشبيبة تنسق عمل الشباب وتوجهه توجيهاً يتلاءم والدور الذي يجب على الشباب أن يقوم به كقوة لها وزن خاص باعتباره العنصر الأكثر قدرة وكفاءة في صهر طاقات الكفاح وتفجيرها في معركة شعب المغرب العربي ضد الاقطاع .

وهكذا سيجد شبابنا ميادين خصبة للعمل والنضال والتكوين.

واذا كان هناك من مكتسب سيكتسبه الاتحاد الوطني بعد المؤتمر فهو مساهمة الشباب في العمل والنضال بكيفية لم يتقدم لها نظير فيما قبل .

أيها الاخوان :

ان ازدياد التيار التقدمي اتساعاً وانتشاراً في البلاد واقناع جماهير الشعب بمختلف طبقاته يوماً بعد يوم بسلامة خطة الاتحاد وسلامة أهدافه جعل مهمات الاتحاد الوطني تزداد كبراً في التنظيم والتوعية ، وأن طبيعة الكفاح الثوري التي تقتضيها أهداف وظروف الاتحاد تستلزم تنظيمات مركزة ، الشيء الذي يتطلب عدداً من الاطارات الذي يجب أن يتزايد كل يوم . وهذه

قضية سيعمل المؤتمر ولا شك على دراستها وايجاد الحلول الضرورية لها .

الاتحاد والمنظمات التقدمية في الخارج

ها نحن أيها الاخوان قد استعرضنا مختلف أنواع النشاط الذي قام به الاتحاد سواء في الصعيد المعركي من أجل قضايا الوطنية كالحريات العامة والدستور والجلاء . أو في الصعيد التنظيمي ونشر الوعي .

ولكن نشاط الاتحاد لم يقتصر فقط على هذين الجانبين رغم اتساعهما وكثرة متطلباتها من الاطارات والجهود المتواصلة .

ان نشاط الاتحاد وأثره الفعال التقدمي لم يقتصر فقط على المغرب بل لقد تمكن الاتحاد من القيام بدور هام ولربما أساسي في النشاط الخارجي للمنظمات التقدمية الشعبية .

فالاتحاد الوطني منذ نشأته لم ينس أهمية النشاط الخارجي وقد صرف مجهودات كبيرة متواصلة في هذا الموضوع، وقد كلفه ذلك كثيراً من التنقلات والسفرات، بل لقد تفرغ أحد أعضاء الكتابة العامة وهو الاخ المهدي بن بركة إلى قسم هام من هذا النشاط الخارجي الذي قام به الاتحاد سواء في اطار المغرب العربي أو الاطار العربي أو المحيط الافريقي والاسيوي والاوروبي والامريكي واللاتيني .

وهكذا ربط الاتحاد علاقات نضالية مع جميع المنظمات التقدمية في العالم تقريباً . خاصة في المحيط العربي الافريقي والاسيوي .

ان وحدة الاهداف ، ووحدة المصير ، تجعل وحدة نضال شعوب المغرب العربي ضرورية . وأن علاقات الاتحاد مع منظمات جماهير الشعب في المغرب العربي مبنية على هذا الاساس وستبقى كذلك الى أن يتم توحيد المغرب العربي توحيداً حقيقياً كما تريده الجماهير . كخطوة ضرورية للوحدة

العربية ، وفي هذا النطاق حرصنا كل الحرص على ربط اتصالات وعلاقات مع المنظمات التقدمية في جميع أقطار الوطن العربي ايماناً منا بوحدة المصير العربي وبوحدة نضال جماهير الشعب العربي في كل مكان .

وفي الميدان الافريقي ربطنا اتصالات وعلاقات مع مختلف الاحزاب والهيئات التقدمية في افريقيا الناهضة ويعتبر الاتحاد الوطني اليوم احدى المنظمات الشعبية الواسعة المهمة في افريقيا والعالم العربي .

وكان نشاط الاتحاد في الميدان الدولي على العموم نشاطاً متواصلا . وقد احتل الاتحاد مكان الصدارة في مختلف المنظمات الشعبية الدولية ، كمؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي ، والمؤتمرات الافريقية السائرة في التيار التقدمي . مما يمكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من القيام بدور أساسي في توجيه هذه المنظمات الشعبية الدولية . وقد نجح الاتحاد الوطني في الميدان ايما نجاح وأصبح اسمه في كل مكان توجد فيه بذور التقدمية ، وهذا مامكن الاتحاد من الانسجام مع التيار التقدمي التاريخي في جميع القارات . في أفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا اللاتينية ، وان الوفود الصديقة الحاضرة ، وبرقيات التأييد التي تتقاطر على مؤتمرنا من كل حدب وصوب لدليل على المكانة المرموقة التي أصبح الاتحاد يتمتع بها في كل مكان .

أيها الاخوان :

هذه الخطوط الرئيسية لنشاط الاتحاد منذ نشأته ، ولست ادعى أنني تناولت جميع الجوانب وكل الاحداث التي مرت خلال هذه المدة .

لكن إذا أردنا أن نبرز الظاهرة الكبرى للوضع الذي نعيشه اليوم في بلادنا ، فاننا نقول بأننا في مرحلة توضحت فيها المعركة . وزال اللبس والخلط ، فمن جانب نرى الطبقة الاقطاعية وعناصر البورجوازية الانتفاعية يسيطرون على الحكم ، وتحاول تسخيره لمصالحها الخاصة واستعماله لإيقاف التيار الشعبي ،

وفي جانب آخر ، القوة الاجتماعية التي تجمع طبقة العمال والفلاحين والتجار والحرفيين للصناعة التقليدية فلقد اتسع الوعي القومي وشعرت هـذه الجماهير بوحدة أهدافها ومصالحها المشتركة وهي الآن ترى الخط الفاصل بينها وبين الاقطاع والرجعية التي تأمل مساندة الاستعمار لها ، لتتغلب على التيارالشعبي .

وعند ما يطالب الاتحاد باعطاء الكلمة للشعب ووضع حد للحكم المطلق وانتخاب مجلس تأسيسي ؛ فاننا لانقصد من هذا المطلب غاية في حد ذاتها . نريد الدستور ، ونريد أن تكون الكلمة الأولى والأخيرة لممثلي الشعب ، ليستطيع أن يسهر على مصالحه ويقرر مصير الأمة واتجاهها لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . هذا وان المؤسسات التمثيلية الصحيحة التي تعتمد على ارادة الجماهير التي تستطيع اصلاح أجهزة الدولة ومراقبتها مراقبة صارمة ، حتى تكون كفيلة بالقيام بالاصلاح الفلاحي الجذري ، وسياسة التصنيع ، وتأميم أجهزة الانتاج الأساسية ، وتنظيم التعبئة العامة الشعبية وتطبيق سياسة للحياد وانشاء المغرب العربي الموحد .

واذا كان الاقطاع والرجعية يخافون الشعب ويرفضون حقه في ممارسته للسيادة . فذلك دفاعاً عن مصالح الاقطاعية والاحتكارية : لأنهم يخافون الاصلاح الفلاحي الجذري ، لأنهم يخافون اتجاهاً اشتراكياً ثورياً في ميدان الانتاج والتنمية .

لذلك فان مؤتمرنا هذا يكتسي صبغة خطيرة، لأن بعد مرحلة التوعية جاءت مرحلة تحديد مستقبل المغرب ، ومستقبل المغرب العربي الموحد ، وهـذا المستقبل هو اليوم بين أيدي المناضلين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

القرار المذهبي والتوجيهي
للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

أصدر المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية قراراً يحدد الاختيارات الاساسية التي وافق عليها المؤتمرون بالاجماع ، في جو من الحماس، الوطني يتضمن القرار مذهب الاتحاد في الحكم، وفي البناء الاقتصادي وفي وحدة المغرب العربي والوحدة العربية والوحدة الافريقية ، وفي معركة الشعوب الجديدة .

وفيما يلي النص الكامل لهذا القرار التاريخي :

بعد سنوات طويلة من الكفاح من أجل التحرير الوطني وتصفية الانظمة الاستعمارية ، وبعد كمية هائلة من الدماء الشعبية المراقة ، والتضحيات الجسيمة التي بذلتها الجماهير ، فان المغرب بالرغم من حصوله قانونياً على الاستقلال لا زال يتخبط في متناقضات لا تزداد إلا تفاقماً :

- الملكية المطلقة من النوع العتيق الذي عرفه المغرب قبل السيطرة الاستعمارية.
- المس بالانتصارات الأساسية التي حققتها الجماهير وخاصة في مجال الحقوق الديموقراطية والنقابية .
- التصفية المادية والمعنوية للمنظمات الوطنية للمقاومة بواسطة سياسة انتقامية حاقدة موجهة ضد المناضلين الذين كانوا أكثر بلاء في المعركة الطويلة ضد الاستعمار.
- استغلال هو في الواقع وسيلة الاستعمار لإرساء دعائمه ولاكتساب

آفاق مضمونة أكثر ، وصفة مشروعية وضرورة وطنية .

ان نتيجة من هذا النوع تجد سببها العميق في كون الجهاز السياسي البورجوازي الذي كان يعبر في السابق رسمياً عن الارادة الوطنية ، قدم للجماهير أشخاصاً بدل المذهب ، وانفعالات عاطفية سطحية ، بدل البرامج وخطط العمل .

ولقد اختارت تاريخياً الانحراف بالتيار الثوري للجماهير وشل انطلاقتها وبهذا أبقى المغرب في تناقضاته وزج به في طريق المغامرة .

وعلى هذا المستوى تقع تاريخياً مسؤولية فشل المرحلة الأولى من التجربة الثورية المغربية .

وينبغي هنا تسجيل هذا الفشل . وان حركة جماهيرية منطقية مع مبادئها ، معبرة موضوعياً عن حركة تاريخية ، يجب أن تستخلص العبر من التجربة وأن تستنتج العواقب . ولهذا فمن الضروري استخلاص مذهب يحدد أهدافاً واضحة دقيقة منسجمة والأفق التاريخي الصحيح من أجل وضع مبادىء كفيلة بهدي عمل الجماهير وضبط سلوكها ولذلك :

فان المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

بعد الانصات الى التقرير المذهبي والتوجيهي ومناقشته يوافق عليه بنصه ، ويعتبره أساساً لمذهب مناسب للحقائق الموضوعية الوطنية والدولية .

آ ـ المعطيات الموضوعة :

ان الواقع الأعظم هيمنة وواقعية واستمراراً هو الواقع الاستعماري . وان الاستقلال لم يؤد في الحقيقة الا الى تقوية دعائم الاستعمار ، واعطائه صبغة مشروعية وضرورة وطنية .

ان مجاورة نوعين من الاقتصاد ، أحدهما قوي التطور ، والآخر عتيق ، وتجاور نوعين من المجتمعات أحدهما غربي ، والآخر تقليدي ، يشكل

تناقضا مهيمناً ، يستحيل حله ، لتشييد مجتمع واحد منسجم ، متطور ، ومزدهر ، نظراً للتوجيه الاستعماري للرأسمال .

ان بؤس الجماهير وتفقيرها باستمرار بصورة جماعية ، هما نتيجة لبقاء الأنظمة الاستعمارية للاقتصاد ، ويشكلان مقابل ذلك الازدهار الذي تضعه هذه الأنظمة .

● كالاوليغارشية الأجنبية من جهة ، ولقسم ضئيل من البورجوازية المتضامنة مع متطلبات الرأسمال الأجنبي بحكم قبولها في القطاع العصري للاقتصاد ، من جهة أخرى ان الاقطاعية الحليفة للاستعمار والتي تواطأت معه خلال معركة التحرر الوطني قد احتفظت مع ذلك بفضل تأييد النظام احتفظت بمواقعها الاقتصادية في البوادي . وهي تعمل بتأييد نفس النظام على استرجاع نفوذها على الجماهير القروية ، لتعزيز سيطرتها ولمعاكسة كل محاولة للاصلاح الزراعي الحقيقي .

ان المصالح الأجنبية القوية للسيطرة على كل جزء من الأجزاء المكونة للمغرب العربي تضعها جماعياً وفردياً في حالة تبعية وجمود ، يكمن فيها أكبر خطر يهدد حتى فكرة وحدة المغرب العربي نفسها .

ان المحافظة على التقسيم الترابي والسياسي للمغرب العربي الناشيء عن الاتفاقيات الاستعمارية يؤدي حتماً :

الى استحالة تحقيق سياسة تصميم حقيقي واصلاح زراعي ، في أي جزء من أجزائه .

الى نظم سياسية موجهة من الخارج واستبدادية في الداخل .

ان في كل قطر متخلف حيث يتجاور نوعان من المجتمعات ، أحدهما نصف استعماري عصري ، والآخر تقليدي واقطاعي ، فان قاعدة وممارسة السلطة لا يمكن إلا أن تكون شعبية تقدمية ، أو بالعكس استعمارية منقهقرة .

وبالنسبة لوضع المغرب ، فان تجربة السنوات الست من الاستقلال ، وبالاخص مشاركة العناصر التقدمية في الحكومة ، قد أتاحت للجماهير المغربية أن تقتنع اقتناعاً صارماً باستحالة متابعة سياسة للتحرر تحت رعاية سلطة تقليدية مطلقة بادارة جامدة فاسدة .

ب – الاختيارات

ونتيجة وطبقاً لهذه المعطيات الموضوعية فان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

ينبذ الاختيار الرأسمالي المعاكس لمصالح الجماهير الشعبية والعاجز عن اخراج البلاد من التبعية والتخلف . وان تطور المغرب في نطاق النظام الرأسمالي سيؤدي إلى بقاء القطاع الرأسمالي الاستعماري مزدهراً في دائرة مغلقة ، لا يسمح بالنمو إلا للبورجوازية التجارية الكبرى ، بصفتها خادمة الاحتكارات الاجنبية .

يؤكد أن تشريك وسائل الانتاج هو وحده الذي يسمح بالتحرر من التبعية ومن التخلف ، وبتحقيق تصميم حقيقي للاقتصاد وتطبيق اصلاح زراعي جذري وبناء مجتمع عادل ، مزدهر ، متخلص من كل أنواع الاستغلال .

يعلن أن هذا الاختيار الاشتراكي يستوجب الزاماً :

أولا – اصلاح زراعي على أساس المبادىء الاتية :

أ – الأرض لمن يحرثها .

ب – الارض تراث وطني لايمكن أن يستغلها الا الفلاحون المغاربة .

ج – يجب أن يكون الانتاج الفلاحي مندمجاً في سياسة زراعية موجهة قبل كل شيء نحو تلبية الحاجيات . وهو لذلك يهم المجتمع باسره .

د – ليس المهم هو أن يقوم الاصلاح الزراعي على تأميم الارض بحذافيرها أو على العكس بتوزيعها على الفلاحين في شكل ملكيات خاصة . بل المهم هو

ضرورة تحديد حجم الوحدات الزراعية القابلة فنياً للاستثمار وتكوين شبكة من هذه الوحدات الزراعية طبقاً لمقاييس مخطط اقتصادي .

هـ – يجب أن ينبني المخطط الفلاحي على التعاون الوثيق والمسؤول بين جميع قوات الانتاج في البلاد ، كما ان إدارة وحدات للانتاج ينبغي لها أن تصبح في أقرب وقت تحت مسؤولية المنتجين أنفسهم .

و – يجب تشريك التجهيز والقروض الفلاحية وتسويق المنتوجات .

ز – كل التجاء لاستعمال القوة يفسد روح الاصلاح الزراعي ، ويعرقله باظهاره غير مطابق لظروف الفلاحين المغاربة .

ثانياً – سياسة اقتصادية تتضمن

أ – تحويلا جذرياً لهياكل الاقتصاد الوطني بتنسيق منطقي ، وبادماج مختلف النشاطات القطاعية طبقاً لمقاييس وآفاق تصميم الاقتصاد لصالح الشعب .

ب – تحقيق سياسة تخطيطية للتصنيع تضع في المقام الاول اقامة صناعة ثقيلة في نطاق نظام اشتراكي ، تكون قادرة على الاسهام بفعالية في التجهيز الذاتي السريع للبلاد .

ج – الاعتماد على الرأسمال البشري ، وتوظيفه من أجل تحويل الهياكل الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والثقافية .

المغرب العربي

يؤكد المؤتمر أن وحدة المغرب العربي ، لا يمكن باى حال من الاحوال أن تكون هدية من السياسيين ، أو موضوع مساومات .

ولا يمكن أن تكون إلا من صنع الجماهير الواعية المنظمة داخل النقابات العمالية والفلاحية والحركات التقدمية ، والاتحادات الطلابية ، ومنظمات

الشباب والنساء والمنظمات المهنية للحرفيين .

إن وسائل تحقيق الوحدة لها نفس الاهمية التي للوحدة في مواقفها الثورية ، حيث أن المغرب العربي ، هو إطار وليس غاية ، في حد ذاته .

ـ لايمكن فصل معركة الوحدة عن معركة الديمقراطية ، التي يجب أن تكون اداتها الوحيدة الفعالة ، حركة موحدة للجماهير قادرة على تعبئة الطاقة الخلاقة الكامنة في شعوب المغرب العربي .

ـ هذه الوحدة تدخل في افق أوسع للوحدة العربية والافريقية ، يجب تحقيقها طبقاً لنفس المبادىء .

ـ إن معركة الشعب المغربي ، متداخلة مع المعركة التي تخوضها جميع الشعوب التي تحارب التخلف في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . والواقع أن الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه الواقع الاستعماري ، إلى اقتصاد اشتراكي يتلاءم وحاجيات الجماهير ، يكتسي رغم تعارض المصالح داخل كل قطر ، صبغة صراع دولي ، بين الشعوب والدول المتخلفة من جهة ، وبين دولة أو مجموعة دول أجنبية من جهة ثانية .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، يجب اذن ، أن يمارس عمله في اطار التضامن الذي يجب أن يوحد بين جميع الشعوب المناضلة ضد الامبريالية ، والاقطاع والاستعمار .

كذلك يجب أن يعمل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، من أجل تعاون دولي سليم في جميع الميادين ، بكفاح فعال ، ضد أسباب ومظاهر التخلف ، ومن أجل اقرار التفاهم بين الشعوب ودعم السلام العالمي .

هذا التعاون يشترط :

أ ـ تصفية الاستعمار .

ب ـ ابدال السياسة الحالية للمساعدة ، التي تحمل طابع عدم الاستقرار والتجزئة والارتجال ، بسياسة أخرى ، تدخل في نطاق البرامج المؤجلة ، وتساند بصفة جدية ومعقولة ، مجهود البلاد التي يعنيها الأمر

ج ـ عدم إخضاع المساعدة لأغراض سياسية أو لاعتبارات ترجع لتكتلات دولية ، أو من أجل بث روح الشقاق بين دول أو مجموعات من الدول .

يعتبر المؤتمر أن الشعب هو مصدر السلطات ، وان كل عمل للتحويل في الداخل ، أو تعاون سليم في الخارج ، يشترط سلطة سياسية شعبية وتقدمية ، تتجلى فعاليتها واصالتها في تمثيلية أجهزتها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، حيث الديمقراطية لا تبدو من خلالها ملصقة أو خارجة عنها ، ولكنها في الأعمدة التي تقوم عليها في جوهرها .

كذلك ، فان معركة الديموقراطية ، واستلام السلطة ، من طرف الشعب تفرضان موضوعياً نفسهما كعمل ضروري ، مستعجل التحقيق .

مقرر اللجنة السياسية

ان المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد بالدار البيضاء أيام : ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ماي ١٩٦٢ .

ـ بعد أن درس تقرير نشاط الاتحاد ودرس الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوضع الذي توجد عليه البلاد في الظروف الراهنة .

ـ وبعد ان استعرض نتائج السنوات الست الاولى للاستقلال وخاصة تجربة الحكم الملكي المطلق في السنتين الاخيرتين .

حيث أن هذه النتائج تتجلى في :

ـ حكم مشخص تشخيصاً فردياً من نوع مطلق قديم .

ـ جهاز اداري متعفن تسوده اللامسؤولية ، والامتيازات والمحسوبية .

– مساس بالمكاسب التي دفعت الجماهير ثمنها غالياً في ميدان الحقوق الديمقراطية والحريات النقابية .

تصفية المنظمات الوطنية للمقاومة، مادياً ومعنوياً ، ومتابعة سياسة انتقامية خانقة ضد المناضلين الذين امتحنوا امتحاناً في كفاحهم الطويل الشاق ضد الاستعمار .

– تبني قسم من البورجوازية الوطنية الكبرى للامتيازات والمواقف والنظريات الاستعمارية في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما أدى الى مزج تام في المصالح والى انسجام عميق في الرأي بين هذا القسم من البورجوازية الوطنية وبين الاستعمار ، ومن جهة أخرى الى ابقاء الجماهير الشعبية في حالة من القلق والتقهقر والعجز .

– مواصلة السعي باستمرار وبصفة صاخبة من جانب الرجعية الحاكمة قصد ابدال الشعارات الثورية للجماهير وابلائها وخلق الالتباس والتردد في النفوس ورفع صفات الجبن والتملق والشلل الفكري الى مرتبة الفضائل ، كل ذلك من أجل استئصال روح النضال عند الجماهير الشعبية ، وتأبيد استغلالها واستعبادها .

– وحيث أن المغرب بفضل منظماته الحية الشعبية ويقظة جماهيره ونضجه، يقاوم اليوم بتصميم كل انزلاق نحو الحكم الاستبدادي وهو يتوفر على طاقات تشكل القاعدة الاصيلة لتطور ديمقراطي .

– وحيث أنه منذ ١٤ ابريل ١٩٦٠ عندما لاحظ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المأزق الذي كان ينزلج فيه المغرب ، أكد بقوة ضرورة انتخابات عامة لاقامة مجلس تأسيسي ، وان التجربة ما انفكت تثبت صواب هذا الموقف في الميدان السياسي .

– وحيث أن تجربة المشاركة في الحكومة من ديسمبر ١٩٥٨ الى ماي ١٩٦٠

أتاحت للجماهير أن تقتنع اقتناعاً جازماً انه يستحيل بصفة موضوعية متابعة سياسية هادفة في التحرر الوطني واصلاح الانظمة الاقتصادية داخل حكم عتيق فاقد لكل امتداد شعبي وفي نطاق ادارة متحجرة غير مسؤولة ومتعفنة.

– وحيث ان تجربة المجالس البلدية أثبتت أن سلوك الحكم الملكي المطلق، يقوم على الحذر تجاه الجماهير الشعبية ويتجلى في العرقلة المنظمة والاحتقار والاهمال والسجن والتحديات التي يلاقيها المنتخبون في هذه المجالس .

– وحيث أنه بينما ترفض الملكية المطلقة اعطاء الكلمة للشعب فانها تستعد لاصدار دستور ممنوح يضعه لها فنيون أجانب .

– وحيث أن أسلوب معالجة القضايا الوطنية الكبرى وخاصة منها تحرير أجزاء الوطن التي ما زالت تحت الاستعمار المباشر وغير المباشر من طرف الحكم المطلق فوت كل الفرص بسبب الارتجال والتصرفات المتناقضة مما أدى مثلاً الى خلق البلبلة والخيبة في نفوس العناصر الوطنية المخلصة داخل موريطانيا نفسها والى فسح المجال لوحدة مزيفة تسدل مشروعية على الاستعمار الجديد المسيطر من طنجة الى السينغال ..

– وحيث أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما فتىء يعبر عن سخط الجماهير الشعبية على هذه الاوضاع الفاسدة وينذر سوء عواقب السياسة المرتجلة المتجاهلة للارادة الشعبية ويعرض الحلول الناجعة التي تضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار مثلما فعل في مذكرته المؤرخة في ١٣ مارس ١٩٦١ .

١ – يؤكد المؤتمر أن نظام الحكم بالمغرب في الظروف الراهنة لا يخرج أساسه عن أحد أمرين : اما ان يكون شعبياً تقدمياً واما ان يكون على العكس مبنياً على القوة مدعماً من قبل الاستعمار الجديد ومستمداً نفوذه من الخارج .

٢ – يفضح المؤامرة المبيتة ضد الشعب المغربي في تحضير دستور يصنع في الخفاء ويتواطؤ مع الاجانب .

صدر عن دار دمشق للنشر والتوزيع
يطلب من جميـــع المكاتب بالوطن العربي

في الفكر السياسي

الكتاب الثاني

دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر : ياسين الحافظ
مسائل في النضال الاشتراكي : جمال أتاسي
تداعي النظام البرلماني : الياس مرقص
العالم الثالث والثورة الدائمة : جيل مارتينيه

يطلب من الناشر
دمشق شارع بورسعيد الثمن ٢٥٠ ق.س
خصم خاص للمكاتب بالوطن العربي